الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٦ | الجزء : ٢ | سبتمبر - ديسمبر ٢٠٢٢ م

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

asj4iu@iu. edu. sa

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. عبدالرحمن بن دخيل ربّه المطرفي
(رئيس التحرير)
أستاذ الأدب والنقد المشارك بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن صالح العوفي
(مدير التحرير)
أستاذ النّحو والصّرف المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن سالم الصاعدي
أستاذ النّحو والصّرف بالجامعة الإسلامية

د. إبراهيم بن محمّد علي العوفي
أستاذ اللغويّات المشارك بمعهد تعليم اللغة العربّية بالجامعة الإسلامّية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمّد بن صالح الشّنطي
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة جدارا–الأردن

أ.د. علاء محمد رأفت السّيد
أستاذ النّحو والصّرف والعروض–جامعة القاهرة

أ.د. عبدالله بن عويقل السّلمي
أستاذ النّحو والصّرف–جامعة الملك عبدالعزيز بجدّة

***

قسم النشر: د. **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمّد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامّية

أ.د. محمّد محمّد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النّحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامّية

أ.د. عبدالرزّاق بن فراج الصاعدي
أستاذ اللغويات بالجامعة الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخمّاش
أستاذ اللغويات في جامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. محمّد بن مريسي الحارثي
أستاذ الأدب والنقد في جامعة أم القرى

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنّقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد . تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي في جامعة الإمارات العربية المتّحدة

أ.د. عمر الصدّيق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية–الخرطوم

د. سليمان بن محمّد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقًا

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

- عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
- مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
- مقدّمة.
- صلب البحث.
- خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
- ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
- رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	**ظاهرة الإدراج بين القديم والحديث وأثرُها في الخصائص الجرسيّة للصوت دراسة وصفية تحليلية** د. طلال بن خلف بن محفوظ الحساني	٩
٢)	**معجم سياقي لألفاظ ومصطلحات جائحة كورونا للناطقين بغير العربية** د. عادل منسي العنزي	٥٥
٣)	**ألفاظ النَّخلة في اللهجة الدارجة لبني سُلَيْم الحجاز دراسة لغوية** لفَّاي بن لافي مذخر السُّلمي	١٠٩
٤)	**ملامحُ الأداءِ الصوتيِّ في كتابِ "تنبيهُ الغافلينَ وإرشادُ الجاهلينَ عمَّا يقعُ لهمْ منَ الخطأ حالَ تلاوتِهمْ لكتابِ اللهِ المُبينِ لأبي الحَسَنِ النُّوريِّ الصَّفَاقُسِيِّ (ت ١١١٨هـ) دراسةٌ وصفيةٌ"** د. ياسر سلامة إبراهيم محمد	١٥٧
٥)	**ألفاظ الأطعمة في الشعر الجاهلي دراسة لغوية ومعجم** د. ياسر الدَّرويش	٢٣٣
٦)	**وجوه الإعجاز البياني عند "الماوردي" ورده الشبه المحتملة فيها في كتابه "أعلام النبوة"** د. علي بن محمد آل نومة القحطاني	٢٨٩

م	البحث	الصفحة
٧)	**تجليات السياق القرآني للحظة الموت الإنسانية الفارقة** د. أناهيد عبد الحميد جمال حريري	٣٤١
٨)	**إيجاز الإطناب** **مناقدة بلاغية ومحاكمة عقلية** د. هاني بن عبيد الله الصاعدي	٣٩٩
٩)	**مظاهر الحركة والسّكون في ديوان" واشتعل النّبض شعراً"** **دراسة فنّيّة دلاليّة** د. عبد الرحمن بن دخيل ربّه المطرّفي	٣٤٥
١٠)	**تأنيث إيقاع قصيدة التفعيلة عند عبدالله الغذامي** راشد فهد عايض القثامي	٣٨١
١١)	**أفق الانتظار والمسافة الجمالية** **قراءة في ديوان أجنحة بلا ريش لحسين سرحان** د. ذيب بن مقعد العصيمي	٤٣٣
١٢)	**المهارات الإملائيّة في اللّغة العربيّة** **مقارنة بين أداء الطّلاب المتحدّثين الأصليّين بالعربيّة وغير النّاطقين بها** د. صلاح بن ملهّي السّحيمي	٤٧٧

وجوه الإعجاز البياني عند "الماوردي" ورده الشبه المحتملة فيها في كتابه "أعلام النبوة"

The Aspects of Rhetorical inimitability from Al-Mawardi's viewpoint and refuting the possible suspicions in his book (A'lām al-Nubuwwah)

د. علي بن محمد آل نومة القحطاني

أستاذ البلاغة والنقد المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية العلوم الإنسانية بجامعة الملك خالد

البريد الإلكتروني: alnomah@kku.edu.sa

المستخلص

يتناول هذا البحث وجوه الإعجاز البياني عند "الماوردي" في كتابه "أعلام النبوة"، وقد عني البحث ببيان شمول الوجوه البيانية –التي ذكرها– لجوانب بلاغة النظم التي هي مناط النظر بدءا بالمفردة وانتهاء بحسن النظم، كما عني بإبراز جوانب المنهج الذي تفرد به "الماوردي" في تناوله لهذه الوجوه؛ إذ هو قد عمد إلى تقسيم الوجوه إلى عشرين وجهاً، اختص بالإعجاز البياني منها خمسة عشر وجهاً، مرتباً إياها ترتيبا متسلسلاً، ثم جعل لكل وجه من الوجوه شبهة محتملة ثم يتولى الرد عليها بعمق فكر ودقة نظر، معتمداً على أنواع عدة من أساليب الاحتجاج ووسائل الإقناع المتنوعة.

وقد اقتضى النظر أن يتشكل البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث أرى أنها تجمع وجوه الإعجاز عند "الماوردي" وإليها ترجع، وقد جاءت موزعة على النحو الآتي: التمهيد وفيه مطلبان: المطلب الأول: نبذة عن المؤلف والكتاب. المطلب الثاني: مناهج علماء الإعجاز في عرض وجوه إعجاز القرآن الكريم في عصر المؤلف ومقارنتها بطريقة الماوردي. المبحث الأول بعنوان: فصاحة اللفظ، والمبحث الثاني بعنوان: استيفاء المعاني وحسن النظم، والمبحث الثالث بعنوان: تفرد لفظه ومعناه ونظمه، والمبحث الرابع بعنوان: العجز عن معارضته، ثم الخاتمة وفيها خلص البحث إلى نتائج من أهمها: شمول نظره للجانب البياني، واتفاق هذا النظر مع ما عني به علماء البلاغة عند النظر لبلاغة البيان وفصاحته، وتنوع آليات الاحتجاج عنده؛ فتارة يعمد إلى الاحتجاج بالقياس والموازنة، وتارة إلى الاستشهاد، وثالثة إلى الاحتجاج بما هو ثابت بالعقل، إلى غير ذلك من أساليب الاحتجاج.

الكلمات المفتاحية: الماوردي، وجوه الإعجاز، البياني، شبهة، فصاحة اللفظ، حسن النظم، الصرفة.

Abstract

The present research investigates the aspects of rhetorical inimitability from al-Māwardi's viewpoint in his book *A'lām al-nubuwwah* "Signs of Prophet hood". The research was concerned with explaining the comprehensiveness of the rhetorical aspects, which he mentioned, aspects of the rhetoric of context, which are the focus of consideration from single word to the well-built context.

The research also highlighted the aspects of the uniqueness of Al-Māwardi in the methodology, that he has divided the aspects into twenty, specializing in figurative linguistic miracle of fifteen aspects, collocating them in sequential order, then making each of the aspects a possible suspicion, and then refuting it with depth of thought and precision, relying on several types of reasoning methods and various means of persuasion.

It required that the research consist of an introduction, a preface and four topics that combine aspects of rhetorical inimitability from Al-Māwardi's viewpoint, and divided as follows: the preface gave a brief introduction of the author, the book and the methodology of Iʿjāz scholars in presenting the Iʿjāz aspects of the Noble Quran in the era of the author and comparing them with Māwardi's approach. The first topic: eloquence of enunciation, the second topic: completion of meanings and well-built context, and the third topic: the uniqueness of its enunciation, meaning and context, and the fourth topic: the inability to match it up, and then the conclusion, in which the research mentioned the most important findings, namely: the comprehensiveness of its view of the rhetorical aspect, and the compatibility of this viewpoint with what rhetoric scholars meant upon contemplating the rhetoric and eloquence of the sentence, and the diversity of the mechanisms of matching up with it; he sometimes depends on reasoning by means of analogy and comparison, and other times depends on citation, and sometimes reasoning by what is established by the mind, and other types of reasoning.

Keywords: al-Māwardi, Aspects of rhetorical inimitability, suspicion, eloquence, well-built context, al-Ṣarfah

.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد تباينت أقوال العلماء في تحديد وجوه الإعجاز في القرآن الكريم، ومن يتتبّع هذه الوجوه التي ذكرها العلماء –قديما وحديثا– يجد كثيرا منها متداخلة أو متشابهة، ويمكنه بعد الاستقراء والتحقق أن يجمع بين كثير منها. ويلحظ أن وجوها كثيرة تدور حول الإعجاز البياني وأسلوب القرآن الكريم المتميّز في ذلك، ووجوها تتعلق بالإخبار عن الغيوب، وأخرى بالتشريع والتنظيم، ومنها ما اشتمل على إشارات وإيحاءات إلى سنن الله في الكون والطبيعة والحياة التي خلقها الله سبحانه وتعالى.

وقد عني "الماوردي" في كتابه "أعلام النبوة" بذكر عشرين وجهاً لإعجاز القرآن الكريم في الباب السابع من كتابه، في معرض كونها مما اختص بإثبات نبوة نبينا محمد ﷺ كانت جلُّ عنايته بالجانب البياني لإعجاز القرآن الكريم؛ حيث خصه بخمسة عشر وجهاً من إجمال العشرين التي ذكرها.

ومما يلفت النظر في تناوله: عمق فهمه لفصاحة اللفظ وحسن النظم؛ إذ يلحظ أن كلامه في النظم يلتقي مع ما تقرر عند عبد القاهر الجرجاني بعده؛ من جهة تناول النظم والوقوف على مستوياته ومنزلته في الإعجاز؛ لا سيما في كون وجه الإعجاز يكمن في النظم ويتجلى في ميزته وحسنه، وقد كانت جلّ عناية "الماوردي" موجهة إلى حسن النظم وغزارة المعنى كما سيتضح في هذا البحث الذي عنون بـ**"وجوه الإعجاز البياني عند "الماوردي" ورده الشبه المحتملة فيها في كتابه "أعلام النبوة"**.

وتنبع أهمية هذا البحث –وإن كثرت الدراسات في الكشف عن وجوه الإعجاز في القرآن ولا سيما إعجازه البياني– من جهات أربع:

أولها: جدة الدراسة؛ فما ذكره "الماوردي" في كتابه "أعلام النبوة" من وجوهٍ لإعجاز القرآن – الذي ألفه في إثبات النبوة وما يختلف من أقسامها وأحكامها، ولم يؤلفه لبيان وجوه إعجاز القرآن– لم يتناوله الباحثون بالدراسة والتحليل في حدود علمي، كما أنّ الذين ألفوا بعد ذلك في جهود العلماء وعنايتهم بوجوه الإعجاز لم يوردوا لها ذكرا.

ثانيها: تميز منهجه في عرضه لهذه الوجوه، بدقة نظر وحسن تقسيم وترتيب وتعليل، وما شابه ذلك مما هو جدير بالعناية به وإبرازه في حقول البحث الإعجازي.

ثالثها: عنايته الظاهرة بالجانب البياني في إعجاز القرآن؛ بل إن جُلَّ ما ذكر من الوجوه ركز فيها على جانب بلاغة القرآن وفصاحته؛ حيث أورد عشرين وجهاً لإعجاز القرآن كان منها خمسة عشر وجهاً تعلقت ببلاغة القرآن وفصاحة لفظه وحسن نظمه.

رابعها: عنايته بعرض ما يحتمل من شبهات تردِ على هذه الوجوه، ودحضها بنظر ثاقب وحجج قاطعة.

ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة، وتتضح أسباب الاختيار لموضوع هذا البحث.

وهو في الوقت ذاته يهدف إلى العناية بإخراج نظر "الماوردي" في وجوه الإعجاز، والكشف عن عنايته بالإعجاز البياني، وعرضه لمواطن تفرد القرآن، وطريقته في الرد على الشبهات.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي منهجا لدراسة وتحليل نظر "الماوردي" في وجه الإعجاز البياني في القرآن الكريم، والكشف عن جوانب دقة النظر عنده في تعليل جهة الإعجاز، وبيان مواطن تفرد نظم لفظ القرآن ومعناه، والرد على الشبهات، ومن ثم اقتضت أهداف البحث أن يتشكل البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث أرى أنها تجمع وجوه الإعجاز عند "الماوردي" وإليها ترجع، ويعقبها خاتمة تحوي أهم نتائج البحث والتوصيات، وثبت بمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

التمهيد، وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: نبذة عن المؤلف والكتاب.
- المطلب الثاني: مناهج علماء الإعجاز في عرض وجوه إعجاز القرآن الكريم في عصر المؤلف ومقارنتها بطريقة الماوردي

- المبحث الأول: فصاحة اللفظ.
- المبحث الثاني: استيفاء المعاني وحسن النظم.
- المبحث الثالث: تفرد لفظه ومعناه ونظمه.
- المبحث الرابع: العجز عن معارضته.

والله المسؤول أن تكون هذه الدراسة قد وفقت في تقديم ما تهدف إليه على النحو المرضي والهدف المرجو، وهو سبحانه أكرم مسؤول.

والله الموفق والهادي.

التمهيد:

المطلب الأول: نبذة عن المؤلف والكتاب

مؤلف كتاب "أعلام النبوة" هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، المعروف بـ"الماوردي"، الفقيه الشافعي؛ كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم، أخذ الفقه عن أبي القاسم الصيمري بالبصرة، ثم عن الشيخ أبي حامد الأسفراييني ببغداد، وكان حافظاً للمذهب وله فيه كتاب "الحاوي" الذي قيل عنه: لم يطالعه أحد إلا شهد له بالتبحّر والمعرفة التامة بالمذهب. فوّض إليه القضاء ببلدان كثيرة، واستوطن بغداد في درب الزّعفراني وروى عنه الخطيب أبو صاحب "تاريخ بغداد" وقال: كان ثقة(١).

قال أبو الفضل بن خيرون: "كان رجلاً عظيم القدر، متقدماً عند السلطان، أحد الأئمة، له التصانيف الحسان في كل فن، وقال أبو عمرو بن الصلاح: هو متهم بالاعتزال، وكنت أتأول له، وأعتذر عنه، حتى وجدته يختار في بعض الأوقات أقوالهم، قال في تفسيره: لا يشاء عبادة الأوثان، وقال في: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ [الأنعام: ١١٢]: معناه: حكمنا بأنهم أعداء، أو تركناهم على العداوة، فلم نمنعهم منها، فتفسيره عظيم الضرر، وكان لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة، بل يتكتم، ولكنه لا يوافقهم في خلق القرآن، ويوافقهم في القدر"(٢)، قال ابن السبكي: "والصحيح أنه ليس معتزليا؛ لكنه يقول بالقدر، وهي البلية التي غلبت على أهل البصرة – مات في ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة عن ست وثمانين"(٣).

وله من التصانيف غير "الحاوي": "تفسير القرآن الكريم" و "النكت والعيون" و

(١) أحمد بن محمد بن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر)، ٣: ٢٨٢.

(٢) محمد بن أحمد الذهبي، "سير أعلام النبلاء". تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، ١٨: ٦٧.

(٣) عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "طبقات المفسرين العشرين". تحقيق: علي محمد عمر، (ط١، مكتبة وهبة – القاهرة، ١٣٩٦هـ)، ١: ٧١.

"أدب الدين والدنيا" و"الأحكام السلطانية" و"قانون الوزارة" و"سياسة الملك" و"الإقناع" في المذهب، وهو مختصر، وصنف في أصول الفقه والأدب وانتفع الناس به.

وقيل: إنه لم يظهر شيئاً من تصانيفه في حياته، وإنما جمعها كلها في موضع، فلما دنت وفاته قال لشخص يثق إليه: "الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر... وأوكل إليه إخراجها من بعده"(١).

كتاب "أعلام النبوة":

يعد هذا المصنف أحد تصانيف "الماوردي" الكثيرة التي اشتهرت وعُلمت أكثر من غيرها من المصنفات الأخرى، وقد صرح "الماوردي" بهدف تأليفه لكتاب "أعلام النبوة" وذلك بقوله: "فوجب أن يُوضَّح في إثبات النبوات ما ينتفي عنه ارتياب مغرور وشبهة معاند، وقد جعلت كتابي هذا مقصورا على ما أفضى ودل عليه؛ ليكون عن الحق موضحا، وللسرائر مصلحا، وعلى صحة النبوة دليلا، ولشبه المستريب مزيلا"(٢).

وقد جعل كتابه مشتملا على أمرين:

- أحدهما: ما اختص بإثبات النبوة، وجعل وجوه إعجاز القرآن الذي بلغه النبي عليه الصلاة والسلام من أعلام نبوته.
- والثاني: فيما يختلف من أقسامها وأحكامها؛ ليكون الجمع بينهما أنفى للشبهة وأبلغ في الإبانة.

وقد قسم كتابه واحد وعشرين بابا، اختص الباب السابع منها بما يتضمنه القرآن من أنواع إعجازه، وهو الباب الذي تولى البحث تفصيله وبيان وجوه الإعجاز البياني التي نص عليها في كتابه.

ويُلحظ جلياً سيطرة المنهج الجدلي المنطقي في عرض المؤلف لوجوه الإعجاز؛ إذ اطرد عنده احتمال شبهات قد ترد على كل وجه من وجوه الإعجاز؛ فيعرضها ثم يتولى

(١) ينظر: ابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان"، ٣: ٢٨٢.

(٢) الماوردي، علي بن محمد، "أعلام النبوة". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م): ٣.

الرد عليها، بدقة نظر وسعة فكر، متبعا أسلوب الحجاج الحواري، ومنوعا لأدلته الحجاجية؛ مما يدل على فكره المنطقي الممنهج في كتابه.

المطلب الثاني: مناهج علماء الإعجاز في عرض وجوه إعجاز القرآن الكريم في عصر المؤلف ومقارنتها بطريقة الماوردي

اهتم العلماء بوجوه إعجاز القرآن وعنوا بذكرها في مؤلفاتهم، ومن أهم تلك المؤلفات في القرنين الرابع والخامس الهجريين: رسالة الرماني (النكت في إعجاز القرآن) ورسالة الخطابي (بيان إعجاز القرآن) وكتاب الباقلاني (إعجاز القرآن)، وخصت هذه المؤلفات بالذكر لكونها أشهر ما كتب في هذين القرنين، ومما يمكن أن يقال بأنها أثرت في منهج "الماوردي" في عرضه وجوه الإعجاز؛ لكونها تقدمته في التأليف أو عاصرته؛ ومن خلال النظر إلى هذه المؤلفات: يتضح تفرد منهج "الماوردي" في عرضه لوجوه الإعجاز؛ إذ عمد إلى الأسلوب الجدلي الحجاجي في عرض هذه الوجوه، كما سيتضح في صفحات البحث؛ حيث اطرد عنده عرض كل وجه واحتمال ما يرد عليه من الشبه؛ ثم نجده يتولى الرد عليها بدقة نظر وسعة فكر في التفصيل والتعليل.

في حين نرى أن رسالة الرماني (النكت في إعجاز القرآن) اعتمدت سبعة أوجه عدها بقوله: "وجوه إعجاز القرآن تظهر من سبع جهات: ترك المعارضة مع توفر الدواعي وشدة الحاجة، والتحدي للكافة، والصرفة، والبلاغة والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة "، ثم نهج للتعريف بكل وجه، وذكر أقسامه إن كانت له أقسام، والاعتماد على الموازنة بين القرآن الكريم والشعر العربي في جهة وقوعها، ثم التعليل لوجه تفرد نظم القرآن فيها[١].

(١) علي بن عيسى الرماني المعتزلي، "النكت في إعجاز القرآن". تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، (مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ط٣، مصر: دار المعارف، ١٩٧٦م).

ونجد في رسالة الخطابي (بيان إعجاز القرآن) الاعتماد على الاحتجاج الحواري الذي يقرب منه أسلوب "الماوردي" في عرضه وجوه الإعجاز؛ حيث بدأ بافتراض السؤال ورده من خلال عرضه لقضية الصرفة، وأين تكمن بلاغة القرآن الكريم(١).

وبالرغم من هذا الاتفاق في المنهج الحواري، إلا أن منهج "الماوردي" مختلف عن منهج الخطابي باطراد الخطاب الحجاجي في عرضه لجميع الوجوه، واطراد احتمال الشبهات وتولي الرد عليها عنده، في حين اعتمد الخطابي الحوار دون أن يطرد عنده الجدل والاحتجاج كما كان عند "الماوردي".

أما كتاب إعجاز القرآن للباقلاني (إعجاز القرآن) فعمد إلى وصف وجوه إعجاز القرآن وصفا مباشرا، ولا تراه يعتمد مخاطبة القارئ والحوار معه إلا لمما، كما أنه لم يعتمد في ذكره لوجوه الإعجاز على الخطاب الاحتجاجي والجدلي، وإن ورد له في موضع أو موضعين سؤال عن وجه والرد عليه، غير أن ذلك ليس مطردا عنده كما اطرد عند "الماوردي"(٢) .

ويظهر للمتأمل أن عرض هؤلاء العلماء لوجوه الإعجاز تتقارَب، بل تتفق في بعض الوجوه التي ذكرها "الماوردي"؛ لاسيما فيما تعلق بوجه الإعجاز البياني، غير أن "الماوردي" بقي متفردا في أسلوب عرضه لهذه الوجوه، ويظهر تفرده من جهات ثلاث:

أولها: تقسيم وجوه الإعجاز البياني وتفصيلها، فما ورد عنده مذكورا في عدة وجوه، نجده عند غيره مجملا في وجه واحد.

ثانيها: التدرج المنطقي في ذكر الوجوه؛ إذ يلحظ المتأمل أنّه بدأ بما يختص باللفظ،

(١) حمد بن محمد الخطابي، "بيان إعجاز القرآن". تحقيق: حمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام، (مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب (١٦)]: ط٣، مصر: دار المعارف، ١٩٧٦م).

(٢) محمد بن الطيب الباقلاني، "إعجاز القرآن". تحقيق: السيد أحمد صقر، (ط٥، مصر: دار المعارف، ١٩٩٧م).

وذكر بعده ما يتعلق بالمعنى وحسن النظم، حتى انتهى لوجه العجز عن معارضته، وعرْض قضية الصرفة التي قال بها المعتزلة وتابعهم فيها غيرهم.

ثالثها: اطراد احتمال الشبهات على كل وجه يعرضه، والتصدي للرد عليه بتفصيل ودقة، وهذا لم يرد عند غيره من علماء الإعجاز الذين عنوا بذكر وجوه الإعجاز، فقد ترد عندهم شبهة محتملة مع الرد عليها في وجه أو مسألة من غير أن يطرد ذلك عندهم.

المبحث الأول: فصاحة اللفظ

عني "الماوردي" بفصاحة لفظ القرآن الكريم، وصدّر بها وجوه إعجازه التي ذكرها، وإن المتأمل في عرض "الماوردي" لصفات فصاحة اللفظ ليرى دقة نظره وحسن تفسيره وتفصيله؛ كما أنه عني بتعليل وتفسير جهة الإعجاز في كل وصف للألفاظ، ثم احتمال ورود شبهة واعتراض قد يرد في كل وجه ثم يتولى الرد عليها، وقد كان سمت الاحتجاج الحواري ميزة لعرض تلك الشبه الواردة على وجوه الإعجاز؛ إذ يصدر الشبهة المحتملة بقوله: "فإن قيل" ثم يمعن النظر فيها ويتولى الرد عليها بسعة فكر ودقة نظر، وتنوع في استعمال آلات الحجاج؛ فتارة يعمد إلى القياس والموازنة، وتارة إلى الاستشهاد، وثالثة إلى ما هو ثابت بالعقل، إلى غير ذلك من الآلات والأساليب، وهكذا اطرد منهجه في كل وجه يعرضه.

وقد تجلى نظره لوجوه إعجاز اللفظ من خلال المعالم الآتية:

١- جزالة لفظ القرآن الكريم:

وهذا أول وجه أورده "الماوردي" لوجوه إعجاز اللفظ في القرآن الكريم إذ قال: "فأما بلاغة ألفاظه فتكون من وجهين: أحدهما: جزالتها حتى لا تلين، والثاني: انطباعها حتى لا تخبو"(١)؛ فجعل بلاغة اللفظ القرآني من جهة جزالته، فألفاظ القرآن لا تلين ولا تبتذل بكثرة الاستعمال أو التكرار والرد، وقد روي عن رسول الله ﷺ قوله عن القرآن: «لا تلتبس به الألسن، ولا يخلق على كثرة الردّ، ولا تنقضي عجائبه»(٢).

وقد ذكر ابن فارس أن المعنى اللغوي للجزالة يدور على أصلين: "أحدهما عِظَم الشَّيء من الأشياء، والثاني القَطْع، فالأوّل الجَزْل، وهو ما عَظُمَ من الحَطَب، ثم اسْتُعير،

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٤.

(٢) سنن الترمذي، برقم (٢٩٠٦).

فقيل: أجزَلَ في العطاء. ومنه الرَّأْيُ الجَزْل"(١)، ويقول صاحب الكليات: "الجزالة إذا أطلقت على اللفظ يراد بها نقيض الرقة، وإذا أطلقت على غيره يراد بها نقيض القلة"(٢)؛ وهذا يجعل الجزالة في إطار الفصاحة، ويمكن حمل البلاغة في استعمال "الماوردي" على معنى الفصاحة؛ لكون التفريق بينهما جاء متأخراً عند علماء البلاغة الذين يؤكدون أن اللفظ لا يوصف بالبلاغة، وإنما يوصف بالفصاحة؛ لأن البلاغة عندهم مختصة بالكلام والمتكلم دون اللفظ، أما الفصاحة فيوصف بها اللفظ والكلام والمتكلم، هذا في إطار النظر إلى اللفظ ذاته، من غير تركيب، أما في سياق النظم فإن اللفظ يوصف بالبلاغة في دقة دلالته ومناسبته لسياقه وحسن اختياره.

٢– انطباع لفظ القرآن حتى لا يخبو:

وهذا هو الوجه الثاني لإعجاز اللفظ عنده؛ بأنه منطبع مركوز في النفوس، لا يخبو مع اختلاف الزمن أو تغير اللهجات وتطورها كما هو الحال في كثير من ألفاظ البشر التي تدرس أو يعرض لها التصحيف أو التحريف أو غير ذلك.

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "إن كلام البشر قد يجتمع فيه ما يستكمل هذه الشروط – الجزالة وانطباعه في النفوس حتى لا يخبو – فبطل به الإعجاز"(٣).

ثم تولى الرد عليها من وجهين، "أحدهما: أن أسلوب نظمه على هذه الشروط معدوم في غيره فافترقا، والثاني: أن لنظم ألفاظه بهجة لا توجد في غيره فاختلفا؛ لأنك إذا جمعت بين قول الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة: ١٧٩] وبين قولهم [القتل أنفى للقتل] وجدت بينهما فروقا في اللفظ و المعنى"(٤).

(١) أحمد بن فارس بن زكريا، "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط١، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م)، ١: ٤٥٣. مادة (جزل).

(٢) أيوب بن موسى الكفوي، "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية". تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م): ٣٥٣.

(٣) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٤.

(٤) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٤.

ونلحظ في جوابه أنه شمل جوانب اللفظ والأسلوب، كما اعتمد على الدوران بين التعليل وعدمه؛ فلما كان أسلوب نظمه على هذه الشروط معدوما في غيره من النظوم، وكان افتراقه عن غيره أمرا مركوزا في الطباع: لم يعلل جوابه؛ تنزيلا لهذا المنكر منزلة غير المنكر؛ لظهور أكبر شاهد لو تأمله لزال عنه الإنكار؛ وهذه هي الجهة التي ردّ بها عبد القاهر الجرجاني على القاضي عبدالجبار في بيان جهة إعجاز لفظ القرآن، حيث يقول: "قلنا: أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها، وفي مضرب كل مثل، ومساق كل خبر، وصورة كل عظة وتنبيه، وإعلام وتذكير وترغيب وترهيب، ومع كل حجة وبرهان، وصفة وتبيان. وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشراً عشراً، وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، ويرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاماً والتئاماً وإتقاناً وإحكاما..."[(١)].

في حين علل "الماوردي" ما كان من جانب بهجة اللفظ؛ بأنه يمكن أن تحوي ألفاظ البشر بهجة، لكنها ليست كبهجة ألفاظ القرآن؛ ولذا اعتمد أسلوب الموازنة والقياس في احتجاجه بين لفظ القرآن في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾﴾[البقرة: ١٧٩] وبين قولهم:

[القتل أنفى للقتل]؛ مؤكدا أن ثمة فروقا بين اللفظ والمعنى، ولعله لم يفصّل القول فيها لتقدم تفصيل الرماني لها في رسالته (النكت في إعجاز القرآن)[(٢)].

٣- دوران ألفاظ القرآن بين الجزل المستغرب والسهل المستقرب:

وهذا هو الوجه الثالث لإعجاز اللفظ عنده؛ فألفاظ القرآن تدور بين الجزالة المستغربة والسهولة المستقربة، ويحكم ذلك السياق الذي ترد فيه، وقد سلف تفسير

(١) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، "دلائل الإعجاز". تحقيق: محمود محمد شاكر، (ط٣، القاهرة: مطبعة المدني- جدة: دار المدني، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م): ٣٩.

(٢) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن": ٧٨.

الجزالة ودوران معانيها حول قوته ومتانته. وكونه مستغربا ليس المقصود به وحشيته أو وعورته؛ فهذا ما ليس في ألفاظ القرآن، إنما القصد أن يكون عزيزا على السمع قويا في جرسه كما قوي معناه، وهذا عكس السهل المستقرب: الذي يعبر عنه برقة اللفظ وسهولته. ودوران الألفاظ بين الجزالة المستغربة والسهولة المستقربة يقع في كلام البشر، ولكن وقوعه في القرآن الكريم له جهات إعجاز اختص دون غيره، وقد فصلها "الماوردي" في قوله: "ألفاظ القرآن قد تشتمل على الجزل المستغرب والسهل المستقرب، فلا يتوعر جزله ولا يسترذل سهله، ويكونان إذا اجتمعا مطبوعين غير متنافرين، ولا نجد ذلك في غيره من كلام البشر؛ لأن جزله يتوعر، وسهله يسترذل، والجميع بينهما يتنافر؛ فصار من هذا الوجه مباينا وفي الإعجاز داخلا"(١)؛ فوجه ذلك التفرد أمران:

أولهما: أنه لا يتوعر جزله ولا يسترذل سهله أبدا؛ وذلك لأنها تأتي مناسبة لسياقها وغرضها، وهذا ما نص عليه ابن الأثير بقوله: "الألفاظ تنقسم فى الاستعمال إلى جزلة ورقيقة، ولكل منهما موضع يحسن استعماله فيه...ولست أعنى بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشياً متوعراً عليه عُنجهية البداوة، بل أعنى بالجزل أن يكون متيناً على عذوبته فى الفم ولذاذته فى السمع، وكذلك لست أعنى بالرقيق أن يكون ركيكاً سفسفاً، وإنما هو اللطيف الرقيق الحاشية الناعم الملمس ... وسأضرب لك مثالاً للجزل من الألفاظ والرقيق فأقول: انظر إلى قوارع القرآن عند ذكر الحساب والعذاب والميزان والصراط، وعند ذكر الموت ومفارقة الدنيا، وما جرى هذا المجرى فإنك لا ترى شيئاً من ذلك وحشي الألفاظ، ولا متوعراً، ثم انظر إلى ذكر الرحمة والرأفة والمغفرة والملاطفات في خطاب الأنبياء وخطاب المنيبين والتائبين من العباد، وما جرى هذا المجرى؛ فإنك لا ترى شيئاً من ذلك ضعيف الألفاظ ولا سفسفاً ... واعلم أن الألفاظ تجري من السمع مجرى الأشخاص من البصر؛ فالألفاظ الجزلة تتخيل في السمع كأشخاص عليها مهابة ووقار، والألفاظ الرقيقة تتخيل كأشخاص ذي دماثة ولين أخلاق ولطافة مزاج..."(٢).

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٠.

(٢) نصر الله بن محمد ابن الأثير، "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر". تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة. (ط١، القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٨٨م): ١٠٠- ١٠٢.

وثانيهما: أن اجتماع جزل ألفاظ القرآن بسهله يكون مطبوعا سلسا لا تكلف فيه، ولا تنافر بينهما وإن كانا متضادين جزالة وسهولة، وهذا وجه آخر تختص به ألفاظ القرآن الكريم؛ بأن اجتماع جزلها بسهلها لا تكلف فيه ولا تنافر، بل يأتي سلسا يلذ للأسماع وتلين له القلوب، وهذا لا يكون في كلام البشر البتة: "لأن جزله يتوعر وسهله يسترذل والجميع بينهما يتنافر؛ فصار من هذا الوجه مباينا وفي الإعجاز داخلا"(١).

ثم احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "إنما كان القرآن كذلك؛ لأنه قد تواطأ بكثرة التلاوة؛ فاستلذته الأسماع واستحلته الألسن ولولاه لتباين واختلف"(٢).

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن صفته عند أول سماعه لو كانت لما ذُكر من العلة لاختلف في مباديه وغايته، والثاني: أن غيره من الكلام المختلف لا يتواطأ بكثرة ذكره؛ فبطلت العلة"(٣)، ونلحظ اعتماد "الماوردي" في رده الشبهة على الاحتجاج العقلي بالقياس؛ فإن جزله لا يتوعر وسهله لا يسترذل والجمع بينهما لا تكلف فيه ولا تنافر، وهو سمت ثابت له منذ مبدئه وغايته، ومن ثم لم تتولد هذه الصفة من كثرة التلاوة؛ وإلا لاختلف أثر نظمه على النفوس مبتدأ وغاية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن ذلك لو كان لكثرة التلاوة لتحقق لغيره من الكلام، ولكن ذلك لم يكن؛ فبطلت هذه الشبهة.

٤- أنه منزل بألفاظه ومعانيه لا كسائر الكتب الدينية:

وهذا هو الوجه الرابع لإعجاز اللفظ عنده؛ وهو تفرد لفظ القرآن عن سائر كتب الله بأنه نزل بلفظه؛ يقول "الماوردي": "من إعجازه أنه منقول بألفاظٍ منزلة ومعان مستودعة، وبلَّغه الملك بلفظه وعلى نظمه، وأداه الرسول إلى الأمة بمثله؛ فلم ينخرم فيه لفظ، ولا اختل فيه معنى، ولا تغير له ترتيب؛ حتى صار من الزلل مضبوطا، ومن التبديل محفوظا، تستمر به الأعصار على شاكلته، وتتداوله الألسن مع اختلاف اللغات على

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦١.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق نفسه.

نظمه وصفته، لا يختلف بتعاقب الأزمنة، ولا يختل بتباعد الأمكنة، ولا يتغير باختلاف الألسنة وغيره من الكتب مقصورة على حفظ معانيها وإن غويرت ألفاظها"(١).

ومفاد هذا الوجه عند "الماوردي" أن لفظ القرآن تفرد عن سائر ألفاظ الكتب السماوية؛ بأنه نزل بلفظه؛ وهذا مما يجعل لفظ القرآن معجزًا. وقوله هذا مما لا يُختلف فيه؛ فهو نزل بلفظه حقيقة؛ ولكن مما يجب تدقيقه بعض العبارات الموهمة فيما أورده؛ كإطلاقه التنزيل في قوله: "بألفاظ منزلة"؛ وهو بذلك يثبت حفظ الله له وعصمته لألفاظه في التنزيل من السماء والتأدية من الرسول ﷺ؛ وهذا مما لا يختلف فيه أيضا؛ ولكن ما يخالَف "الماوردي" فيه هو إطلاق تنزيل اللفظ من غير نسبة اللفظ إلى الله، وهذا الإطلاق جعل الكلام محتملا لأن يكون اللفظ من الملك أو يكون اللفظ من الله تعالى، وهي من المسائل الدقيقة المتعلقة بالقضية العقدية الكبرى التي هي قضية خلق القرآن، وهي أعظم المسائل في تاريخ المذاهب.

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "فحفظ الكلام على صيغة لفظه واشتمال معانيه لا يكون معجزاً، كأشعار الجاهلية القدماء وأمثال من سلف من الحكماء"(٢)؛ فالشبهة قائمة على قياس حال الشعر بحال القرآن، في أن حفظ الكلام بلفظه ومعناه موجود في أشعار الجاهلية؛ ومن ثم لا يكون القرآن معجزاً بهذا الوجه.

ثم تولى الرد عليها من وجهين ردَّ فيهما صحة هذا القياس، وذلك بالاحتجاج عليهم بما هو ثابت في واقع الشعر من جهة الحفظ ومن جهة الضبط؛ حيث قال: "فعنه جوابان: أحدهما: أن في هذا محولا ومتروكا فلم ينحفظ، والثاني: أنه لا يعلم حاله فلم ينضبط، والقرآن مخالف لهما في حفظه وضبطه"(٣) فالشعر فيه المحول وفيه المنحول، وهذا خلل في حفظه، وكذلك لا يعلم حال كثير من الشعر فلم ينضبط، وهذا أمر ثابت ذكره الرواة الثقاة للشعر ودونّه من بعدهم، كما أن في الشعر ما هو متروك لم

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦١.

(٢) السابق: ٦٢.

(٣) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦١.

نعرفه ولم يصل إلينا؛ يقول ابن سلام الجمحي: "وفى الشعر مصنوعٌ مفتعل موضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربية، ولا أدب يستفاد، ولا معنى يستخرج، ولا مثل يضرب، ولا مديح رائع، ولا هجاء مقذع، ولا فخر معجب، ولا نسيب مستطرف، وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه أن يقبل من صحيفة ولا يروى عن صُحفي، وقد اختلف العلماء بعدُ في بعض الشعر كما اختُلفت في سائر الأشياء، فأما ما اتفقوا عليه فليس لأحد أن يخرج منه"(١).

وهذا كله لم يكن في القرآن؛ فلفظه ومعناه وسنده محفوظ من التحويل والترك، قطعي الثبوت عند الأمة كلها، وحاله معلوم منضبط لا يختلف فيه؛ وذلك مما يبطل هذه الشبهة ويردها.

(١) محمد بن سلام الجمحي، "طبقات فحول الشعراء". تحقيق: محمود محمد شاكر. (جدة: دار المدني)، ١: ٤.

المبحث الثاني: استيفاء المعاني وحسن النظم

وللماوردي نظر دقيق في جانب إعجاز القرآن من جهة معانيه وحسن نظمه، فلم يقف به النظر على فصاحة اللفظ دون نظر إلى روح تلك الألفاظ وهو المعنى وحسن النظم؛ فدقق النظر وفصل في جهة إعجاز معناه ونظمه، وبتحرير هذا النظر وتقليبه يتجلى تعليله لهذا الوجه من معالم أربعة:

أولها: أن يكون المعنى لائحاً في مبادي ألفاظه غير مفتقر إلى مقاطعه[١]:

وهذه ميزة عزيزة وخاصية فريدة؛ أن ينبئك المعنى عن نفسه ويلوح لك في مبادئه دون أن تنتظر الوصول إلى مقاطعه، وهذه الجهة من جهات الإعجاز ذكرها عبد القاهر الجرجاني في بيانه للجهة التي أعجز بها نظم القرآن العرب: "أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه .... وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظها ومواقعها"[٢]؛ فجعل مبادئ آي القرآن ومقاطعه من جهات الإعجاز التي راعت العرب وأعجزتهم، ومزايا النظم تكمن في أسراره معانيه الإضافية، التي تتجدد من طرق خاصة في النظم.

وإعجاز مبادئ الآيات يكون من جهة بروز المعنى وسبقه إلى القلب من أول وهلة، ومن خلال ارتباط صدر الآية بما قبلها على ضروب شتى، ثم في دلالة بداية الآية على نهايتها من غير افتقار إلى الوصول إلى تلك النهاية، وهو ما سماه البلاغيون بالإرصاد[٣].

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٤.

(٢) الجرجاني، "دلائل الإعجاز":٣٩.

(٣) محمد إبراهيم شادي، "شرح دلائل الإعجاز". (ط١، المنصورة: دار اليقين، ١٤٢٨هـ): ٩١.

ثاني المعالم: أن يكون المعنى مطابقاً لألفاظه، فلا يزيد عليها ولا يقصر عنها، فإن زاد كان الاختلال في اللفظ وإن نقص كان الاختلال في المعنى(١):

فمن معالم استيفاء المعنى الذي جعله "الماوردي" من جهات الإعجاز: التلاؤم بين المعنى واللفظ؛ بالتطابق من حيث القصر والطول في اللفظ المعبر عن المعنى، بلا زيادة ولا نقصان، وإنما بدوران المعنى مع الفائدة حيث دارت، ومطابقتها حيث صارت؛ وهذا ما يُعبر عنه ببلاغة الإيجاز والإطناب، التي تحدث عنها علماء البلاغة، وذكرها علماء الإعجاز حين جمعوا وجوه إعجاز القرآن، ومن ذلك قول الرماني: "الإيجاز تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبر عنه بألفاظ قليلة؛ فالألفاظ القليلة إيجاز... والإيجاز بلاغة، والتقصير عيٌّ، كما أن الإطناب بلاغة والتطويل عيٌّ، والإيجاز لا إخلال فيه بالمعنى المدلول عليه، وليس كذلك التقصير؛ لأنه لا بد فيه من الإخلال؛ فأما الإطناب فإنما يكون في تفصيل المعنى وما يتعلق به في المواضع التي يحسن فيها ذكر التفصيل؛ فإن لكل واحد من الإيجاز والإطناب موضعا يكون به أولى من الآخر؛ لأن الحاجة إليه أشد، والاهتمام به أعظم"(٢).

ثالث المعالم: غزارة المعاني وكثرتها:

وهذا ما أشار إليه "الماوردي" في وجهين من وجوه الإعجاز نص عليهما بقوله: "والوجه الثاني من إعجازه: إيجازه عن هذا الإكثار، واستيفاء معانيه في قليل الكلام كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ٤٤ ﴾ [هود: ٤٤]"(٣)، وقوله: "والوجه الرابع من إعجازه: كثرة معانيه التي لا يجمعها كلام البشر، وذلك من وجهين: "أحدهما: ما يجمعه قليل الكلام من كثير المعاني، كقوله تعالى: ﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٤.
(٢) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن": ٧٦.
(٣) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٥.

إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿٧﴾ [القصص: ٧]، فجمع في آية واحدة بين أمرين ونهيين وخبرين وبشارتين، والثاني: أن ألفاظه تحتمل معاني متغايرة تحار فيها العقول وتذهل فيها الخواطر و تكل فيها القرائح، ثم لا تبلغ أقصاه و لا تدرك منتهاه؛ حتى اختلف فيه الوجوه وتقابلت فيه النظائر"(١)؛ فإعجاز غزارة معاني القرآن عند "الماوردي" له جهتان:

أولاهما: ما يجمعه قليل الكلام من كثير المعاني؛ فهو موجز عن الإكثار مستوف معانيه في قليل الكلام

وذكر لهذا الوجه شاهدين هما: ما جاء في قوله تعالى: "وقيل يا أرض ابلعي ماءك"؛ حيث إن كثرة معانيه لم تطلب كثرة لفظ وطول كلام، كما هو حال البشر، بل كان لفظ القرآن الموجز وافيا بكل معانيه.

وقد عني علماء الإعجاز ببيان استيفاء المعاني وإيجازها، وإعجاز ترتيبها ودقة تخير ألفاظها في آية: "وقيل يا أرض..." فقال الرماني في إعجاز إيجازها: "وقد جمعت هذه الآية من عجيب البلاغة أشياءً منها: أن الكلام خرج مخرج الأمر على جهة التعظيم لفاعله من نحو: كن فيكون، من غير معاناة ولا لغوب، ومنها: حسن تقابل المعاني، ومنها: حسن ائتلاف الألفاظ، ومنها: حسن البيان في تقدير الحال، ومنها: الإيجاز من غير إخلال، ومنها: تقبل الفهم على أتم الكمال، إلى غير ذلك من المعاني اللطيفة، وقد رأيت في معنى هذه الآية في نصف سفر من أسفار التوارة، وأنت تراها هاهنا في غاية الإيجاز والاختصار والبيان"(٢)، وقال عبد القاهر الجرجاني في دقة تخير ألفاظها والتئام آيها وإعجاز نسقها وارتباط بعضها ببعض: "وهل تشكُّ إذا فكَّرْت في قولهِ تعالى ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ [هود: ٤٤]، فتَجلَّى لك

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٧.

(٢) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن": ٨٠.

منها الإعجازُ، وبَهَرَكَ الذي تَرى وتَسْمَعُ، أَنك لم تَجد ما وَجَدْتَ منَ المزية الظاهرة، والفضيلة القاهرة، إلا لأمر يَرجعُ إلى ارتباطِ هذه الكَلِم بعضِها ببعضٍ، وأن لم يَعرِضْ لها الحُسْنُ والشرفُ إلاَّ مِنْ حيثُ لاقَتْ الأُولى بالثانية، والثالثة بالرابعة، وهكذا، إلى أن تستقريَها إلى آخِرها وأنَّ الفضلَ تَناتَجَ ما بينها، وحصَل من مجموعها"(١).

والشاهد الآخر ما جاء في خبر أم موسى عليهما السلام؛ حيث جمع في هذه الآية بين أمرين (أرضعيه) و(ألقيه) ونهيين (لا تخافي) و(لا تحزني) وخبرين (وأوحينا إلى أم موسى) ومضمون الخبر في (إذا خفت عليه) وبشارتين (إنا رادوه إليك) (وجاعلوه من المرسلين)، وكما تقدم فالإيجاز باب عظيم صدرت به وجوه الإعجاز لكل من ذكرها من العلماء، كما عده البلاغيون أساسا في البلاغة، بل هنالك من عرف البلاغة بأنها الإيجاز(٢).

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "ليس جميعه وجيزا مختصرا، وفيه المبسوط والمكرر، وبعضه أفصح من بعض ولو كان من عند الله لتماثل ولم يتفاضل؛ لأن التفاضل في كلام من يكلّ خاطره وتضعف قريحته"(٣).

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن اختلافه في البسط والإيجاز ليس للعجز عن تماثله، ولكن لاختلاف الناس في تصوره وفهمه وتفاضله في الفصاحة، بحسب تفاضل معانيه، لا للعجز عن تساويه. والثاني: أنه خالف بين مبسوطه ومختصره، وبين أفصحه وأسهله؛ ليكون العجز عن أسهله وأبسطه أبلغ في الإعجاز من العجز عن أفصحه وأخصره؛ ولذلك فاضل بين خلقه ليعرف به فرق ما بين الفاضل والمفضول، وقد حكى أبو عبيدة أن أعرابيا سمع رجلا يقرأ: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز": ٤٥.

(٢) عرفها بذلك صحار العبدي في جوابه لمعاوية حين سأله: ما تعدون البلاغة فيكم؟ فقال صحار: الإيجاز، قال معاوية: وما الإيجاز؟ فأجاب: أن تجيب فلا تبطئ وتقول فلا تخطئ" ينظر: عمرو بن بحر الجاحظ، "البيان والتبيين". (ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ)، ١: ٩٨.

(٣) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٥.

ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٩٤﴾ ﴾ [الحجر: ٩٤] فسجد وقال: سجدت لفصاحة هذا الكلام، فأما تكرار قصصه وتكرار وعده وعيده فلأسباب مستفادة، منها: أنها في التكرار أوكد و في المبالغة أزيد ومنها: أنها تتغاير ألفاظها فتكون إلى القبول أسرع وفي الإعجاز أبلغ، ومنها: أنها إن أخل بالوقوف عليها في موضع أدركها في غيره فلم يخل من رغب ورهب"(١).

وقد اعتمد في رده وحجاجه على التعليل المنطقي بما عرف من اختلاف أحوال الناس وأفهامهم من وجه؛ حيث أثبت العجز عن أسهله وأبسطه؛ فهذا أبلغ في ظهور عجزهم؛ فالعجز عن الأيسر أدلَّ على العجز عما هو أجلّ وأفصح، كما اعتمد على التمثيل بحكاية شواهد من واقع المجتمع العربي الفصيح دالة على إدراكهم فصاحة لفظه مبسوطا كان أو موجزا، واعتمد على الاحتجاج اللغوي في بيان وجه إعجاز تكرار قصصه بكونها آكد وفي المبالغة أزيد، كما أن ذلك أدعى لقبولها، ومراعاة لحال المخاطب بها؛ فما لا يدرك فهمه في موضع يدركه في موضع آخر.

وثمة وجه لم يتطرق إليه المؤلف في الإعجاز بتكرار القصص القرآني، وهو تلاؤمه مع سياقه الذي يرد فيه والمقصد العام للسورة الوارد فيها(٢).

ثانيهما: "أن ألفاظه تحتمل معاني متغايرة تحار فيها العقول، وتذهل فيها الخواطر، وتكل فيها القرائح، ثم لا تبلغ أقصاه، ولا تدرك منتهاه؛ حتى اختلف فيه الوجوه وتقابلت فيه النظائر".

ومعنى ذلك أن اللفظ الواحد في القرآن متسع المعاني؛ كلما قلبت فيه النظر وجدت فيه درة من المعاني؛ وذلك أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وطبيعة اللسان العربي تملي هذا الاختلاف؛ إذ في اللغة المشترك اللفظي الذي تتعدد معانيه ووجوهه، وفيها المترادف الذي يتعدد اسمه مع اتحاد مسماه، واحتمال ألفاظ القرآن الكريم للمعاني

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٥.

(٢) محمود سعد توفيق. "المعنى القرآني: معالم الطريق إلى فقهه في سياق السورة؛ رؤية منهجية ومقاربة تأويلية". (ط١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م): ١٠٨.

الكثيرة والوجوه المتعددة من أنواع الإعجاز؛ حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر؛ فالقرآن يستخدم اللفظ الواحد في مواضع متعددة، وكل موضع يراد به معنى غير الذي أُريد به في الموضع الآخر، ومن ذلك كلمة "هُدَى" وما اشتق منها، فقد ورد هذا اللفظ في سبعة عشر موضعاً مراداً به سبعة عشر معنى كذلك(١).

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "فهذا إلغاز ورمز هو بالذم منه أولى بالحمد"(٢).

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن الإلغاز وإن ذُم فالرمز ليس بمذموم، وليس فيه لغز إن كان فيه رمز. والثاني: أن ما اختلفت معانيه يخرج عن اللغز والرمز؛ لأن اللغز ما أريد به غير معناه والرمز ما خفي معناه"(٣)؛ فدحض هذه الشبهة متخذا أسلوب الاحتجاج اللغوي وبيان الفرق بين المصطلحات للرد على هذه الشبهة، مترقياً في ذلك، مفرقا بين الإلغاز والرمز؛ فالأول مذموم، والثاني ليس بمذموم؛ فلا يمكن أن يشتمل اللفظ القرآني على صفة مذمومة كالإلغاز فيه، ثم ترقى في نفي الشبهة بإخراج اللفظ القرآني عن اللغز المذموم والرمز غير المذموم "لأنَّ اللغز ما أريد به غير معناه، والرمز ما خفي معناه"، وفي هذا تحرير لمناط الشبهة وكشف للثام عن المفاهيم التي تتقارب صورها وتختلف معانيها.

رابع المعالم لإعجاز معناه وحسن نظمه: ارتباط معانيه المتغايرة:

وهذا ما صرح به "الماوردي" في قوله: "اقتران معانيه المتغايرة، واقتران نظائرها في السور المختلفة؛ فيخرج في السورة من وعد إلى وعيد، ومن ترغيب إلى ترهيب، ومن ماض إلى مستقبل، ومن قصص إلى مثل، ومن حكم إلى جدل، فلا ينبو ولا يتنافر، وهي في غيره من الكلام متنافرة، فتتجانس معانيها، وكذلك هي في غيره من الكتب

(١) عبد العظيم إبراهيم المطعني، "خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية". (ط١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، ١: ٢٦٩.

(٢) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٧.

(٣) السابق: ٥٧، ٥٨.

المنزلة مفصلة لكل نوع وسفر..."[١].

وفسّر جهة الإعجاز في ارتباط معاني القرآن المتغايرة بأمرين، "أحدهما: أن لا يختص قارئه بأحدها فيعدل عن غيره، والثاني: أن يستوعب إذا أراد جميعها قراءة جميعه فيستكمل فوائده ويستجزل ثوابه"[٢].

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه، بأن يقول قائل: "فالتفصيل أبلغ في البيان من الامتزاج"[٣].

ثم تولى الرد عليها بما تقدم من وجهين في تميز القرآن بجمع المعاني المتغايرة؛ حيث نظر إلى ترابط معانيها **قراءة** من وجه، وفهماً للمعاني واستكمال الفوائد واستجزال الثواب من وجه آخر؛ فمعاني القرآن مترابطة وإن أتى بعد الترغيب ترهيب، أو بعد المضي استقبال وهكذا، فلا تنشغل قراءة القارئ بمعنى وتعدل عن غيره، فكل معنى موصل لأخيه وإن تضادا وتغايرا؛ فبعضها يجر بعضه ويؤاخيه، وهذا التآخي سببا في الوجه الثاني؛ حيث إن هذا التغاير بين للأفهام المتدبرة مستوعبا من وجه، كما إن فيه استكمالا للفوائد من وجوهه المختلفة.

وأما نظر "الماوردي" في حسن نظم القرآن فيلحظ فيه شموله للشكل والمعنى، وعدم المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر، على الرغم من أنه كان في عصر كثر فيه الصراع والاختلاف بأي الأمرين كان القرآن أعجز، وأيهما مقدم على الآخر، وقد علل لوجه إعجاز حسن نظم القرآن بوجهين اثنين، حيث يقول: "وأما حسن نظمه فيكون من وجهين: أحدهما أن يكون الكلام متناسبا لا يتنافر، والثاني أن يكون الوزن معتدلا لا يتباين".[٤]فعلل جهة حسن نظم المعاني بكونه متناسبا لا تنافر فيه، وإن قال قائل لعله يقصد بالتناسب هنا تناسب اللفظ لا المعنى فيمكن الجواب عنه بأن قصده المعنى وليس اللفظ؛ فقد جعله وجهاً قابله بوجه ثان ذكر فيه إعجازه من حيث اعتدال

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٣.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٤.

الوزن وعدم تباينه، وهذا دليل على قصده المعنى لا اللفظ، وبذا يتضح رأيه في هذه القضية الذي وافقه بعد ذلك نظر عبد القاهر الجرجاني في قوله: "وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعنى جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها. وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناهما، وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تلق بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للتالية في مؤداها"(١).

(١) الجرجاني، "دلائل الإعجاز": ٤٤.

المبحث الثالث: تفرده لفظاً ومعنى ونظماً

أما تفرد اللفظ فيعني به أن لفظ القرآن لا يقبل أي زيادة من غير لفظه، بل هو ممتنع عن ذلك غاية الامتناع، ولو أمكنت الزيادة لالتبس واشتبه؛ فمن هنا عده "الماوردي" وجهاً من وجوه الإعجاز التي تفرد بها، ونص على ذلك بقوله: "الزيادة فيه ممتازة، وتغيير ألفاظه منه مفتضحة، ولو كان في القدرة لالتبس، ولو أمكن لاشتبه"(١)؛ فالزيادة على لفظ القرآن بلفظ ليس منه متميزة؛ لكونها ليست من جنسه، ولم ترد من قائله جلّ شأنه، كما أن تبديل أي لفظ من ألفاظه بغيره مفتضحة، ظاهر عوارها.

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "فقد زِيد فيه فالتبس واشتبه، وهو أن النبي لما نزلت عليه سورة النجم بمكة قرأها في المسجد الحرام حتى بلغ إلى قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٠] ألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى، و إن شفاعتهن لترتجى)، ثم تمم السورة وسجد؛ فسجد معه المسلمون وفرح المشركون فسجدوا معه، ورضيت كفار قريش به، وسمع به من هاجر إلى أرض الحبشة؛ فعادوا، إلى أن أنكر عليه جبريل؛ فشق عليه، ونزل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾﴾ [الحج: ٥٢] قالوا: ومعلوم أن هذه الزيادة هي في مثل أسلوب السورة، وليست من الله تعالى وقد اشتبهت فلم لا كان ما سواها بمثابتها"(٢).

ثم تولى الرد عليها من وجهين: أحدهما: أن هذه زيادة لا تبلغ قدر التحدي؛ فخرجت عن حكمه، والثاني: أنه أنزل فيهم [التي عندهم] (أيها الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى) فاشتبه على قريش وحذفوا منه قوله [التي عندهم]؛ فنسخ الله تعالى لهذا الاشتباه تلاوةً هذه الزيادة.

فـ"الماوردي" أجاب أنّ الزيادة لا تبلغ قدر التحدي، الذي أقله السورة وإن

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٥.

(٢) السابق نفسه.

قصرت؛ لأنها أقل المتحدى به في القرآن الكريم؛ يقول الرماني: "فإن قال قائل: فلعل السور القصار ممكن للناس؟ قيل له: لا يجوز ذلك؛ من قِبل أن التحدي قد وقع بها؛ فظهر العجز عنها في قوله تعالى:

﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ﴾ [يونس: ٣٨] فلم يخص بذلك الطوال دون القصار"(١)؛ بل ذهب بعضهم إلى أنه معجز بالآيات دون السورة، إذا بلغت آياتٍ وحروفاً قدر أقصر سورة من القرآن، وهي سورة الكوثر، وقد ذهب إليه الماوردي كما سيأتي قريبا. وأما الجواب الثاني: فهو أن هذه الزيادة قد نسخت تلاوة لإزالة الاشتباه.

وهذا جواب في غاية المتانة؛ غير أن قصة الغرانيق لم تثبت أصلاً، كما ذكر علماء الحديث، وأثبتوا بطلانها من سبعة أوجه، ونصَّوا على أن هذه القصة باطلة سندا ومتنا(٢)، ولو افترضت صحتها فالجواب عليها بكلام "الماوردي" كاف لدحض الشبهة وإماتتها.

وأما تفرد معناه ونظمه: فعددها في أوجه:

فأول الأوجه: تفرد نظم أسلوبه وصفة الاعتدال أخرجه عن موافقة طرائق كلام العرب، ويتجلى ذاك في قوله: "والوجه الثالث من إعجازه: أن نظم أسلوبه ووصف اعتداله يخرج عن منظوم الكلام ومنثوره، ولا يدخل في شعر ولا رجز ولا سجعة ولا خطبة، حتى تجاوز محصور أقسامه، وباين سائر أنواعه بأسلوب لا يشاكل ونظم لا يماثل؛ فصار وإن كان من حروف الكلام خارجا عن أقسام الكلام؛ فقد قال أنيس الغفاري – وهو أخو أبي ذر الغفاري – وكان من الموصوفين بالتقدم في البلاغة والفصاحة: عرضت القرآن على السجع والشعر والنظم والنثر فلم يوافق شيئا من طرق كلام العرب"(٣).

(١) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن": ١١١.

(٢) تراجع المسألة وما ورد فيها من روايات والرد عليها فيما ذكره الألباني في رسالته "نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق"، محمد ناصر الدين الألباني. (ط٣، المكتب الإسلامي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م): ٣٥-٣٧.

(٣) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٥، ٥٦.

وليس المقصود أنه يخالف العربية حرفا ولفظا؛ فهذا مما لا جدال حوله، وقد أشار "الماوردي" إلى ذلك بقوله (وإن كان من حروف الكلام) وإنما المقصود أن القرآن وإن كانت حروفه وألفاظه هي ذاتها حروف العرب وألفاظها؛ إلا أنه خارج في نظمه عن أقسام كلام العرب لا خارج في جنسه؛ يقول الرماني: "وأما نقض العادة: فإن العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة: منها الشعر، ومنها السجع، ومنها الخطب، ومنها الرسائل، ومنها المنثور الذي يدور بين الناس في الحديث؛ فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة لها منزلة في الحسن، تفوق كل طريقة"(١)، ويقول الباقلاني: "إنه نظم خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلامهم، ومباين لأساليب خطابهم"(٢)؛ فكان التفرد من جهة نظمه وطرائقه الممتازة عن نظومهم، وخصائص لفظه المميزة له عن ألفاظهم، وتفرده عن جنسه من كلام العرب كله؛ وهذا هو الذي جعله معجزاً مباينا للغة العربية التي نزل بها؛ فالإعجاز ليس في اللغة العربية ذاتها وإن بلغت في البيان ما جعلها مضرب المثل فيه وما جعل القرآن ينزل بها ويتحدى أربابها وأساطين البيان فيها، وإنما كان الإعجاز في البيان الذي نزل به القرآن متفردا في طرائقه وأساليبه؛ حتى بهرت العربَ أساليبه وطرائقه، وقد سلف قول عبد القاهر الجرجاني: "أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه ... وبهرهم أنهم تأملوه سورة سورة، وعشراً عشراً وآية آية، فلم يجدوا في الجميع كلمة ينبو بها مكانها، ولفظة ينكر شأنها، ويرى أن غيرها أصلح هناك أو أشبه، أو أحرى وأخلق، بل وجدوا اتساقاً بهر العقول، وأعجز الجمهور، ونظاماً والتئاماً وإتقاناً وإحكاما..."(٣).

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "لو كان لنظم القرآن أسلوب معجز لما طلب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عند جمع القرآن من يأتيه بالآية والآيتين شهودا أنه سمعه من رسول الله ﷺ ولاكتفى بأسلوب نظمه عن بينة

(١) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن": ١١١.
(٢) "إعجاز القرآن"، ٥٠.
(٣) الجرجاني، "دلائل الإعجاز": ٣٩.

تشهد به، ولكان لا يشتبه على ابن مسعود في المعوذتين حين أخرجهما من القرآن، ولا على أبي بن كعب في القنوت حين أدخله في القرآن، ولا على امرأة ابن رواحة في شعره حتى توهمته من القرآن"(١).

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن عمر التمس الشهادة في الآية والآيتين، مما لا يكون بانفراده معجزا؛ لأن الإعجاز مختص بما وقع به التحدي، وأقل ما يقع به التحدي، كأقصر سورة في القرآن آيات وحروفا وهي سورة الكوثر، وما قصر عنه لا إعجاز فيه؛ فكان طلبه للشهادة متوجهاً إليه، والثاني: "أنه طلب الشهادة على محلها من أي سورة هي، وفي أي موضع منها توضع، وإن كان معلوم الأسلوب بالمباينة؛ لأن الله تعالى كان يأمر بوضع ما أنزله فيما يراه من السور لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [القيامة: ١٧]، فأما ابن مسعود فلم يشكل عليه أسلوب المعوذتين أنهما من القرآن، إنما حكمهما من مصحفه؛ لأنه ظن أن تلاوتهما قد نسخت، و أما أبي بن كعب فظن أن تلاوة القنوت باقية، لم يعلم أنها قد نسخت، وأما امرأة ابن رواحة فلم تكن من ذوي الفصاحة والبلاغة فتفرق بين الشعر وأسلوب القرآن؛ فلم يكن لوهمها تأثير"(٢).

ويلحظ اعتماد "الماوردي" على التعليل بالاستشهاد بواقع ما حدث، وبما يفرضه العقل في رده للشبهة، وهذا تنوع بيّن لدى "الماوردي" في الرد على الشبهات؛ فتراه هنا يعتمد على الواقع في رد الشبهة؛ حيث إن الفاروق لم يلتمس الشهادة في السورة والسور بل في الآية والآيتين، وهما لا يكون بهما الإعجاز لكونهما لم يجر بهما التحدي؛ فكان طلب الشهادة مقتصراً على ما لا يكون بانفراده معجزا، كما أنَّ طلب الشهادة فيها لم يكن لإثبات كونها من القرآن – فيكون ذلك مدخلاً لهذه الشبهة – وأنه إن كان الأمر كذلك فأين حسن النظم المعجز الذي يبين نظم القرآن عن سواه، فإن دعت الحاجة للشهادة على كونه من القرآن قائمة، فحسن نظمه إذن غير مميز له عن غيره من النظوم،

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٦.
(٢) السابق: ٥٧.

بل إنَّ طلب الشهادة –إضافة لما تقدم بأنه في الآية والآيتين التي بانفرادها لا يكون إعجازا– كان لمعرفة موقع ترتيبها مع أخواتها؛ لأن ترتيب آيات القرآن توقيفيا من الله سبحانه وتعالى. أما التباسه على امرأة ابن رواحة فليس بحجة؛ إذ هي ليست من أهل الفصاحة والبلاغة، فمقتضى نظر العقل أن لا يعتد بوهمها؛ ومن ثم فالشبهة مردودة من كل وجه، والإعجاز بهذا الوجه قائم لا شبهة فيه.

ولما ذكر أنَّ من إعجاز القرآن خروجه عن أقسام كلام العرب، سمى هذه الأقسام وبين مناط تفرد نظم القرآن وعلوّ منزلته عنها بقوله: "الكلام يترتب ثلاث مراتب: منثور يدخل في قدرة الخلق، وشعر هو أعلى منه يقدر عليه فريق ويعجز عنه فريق، و قرآن هو أعلى من جميعها وأفضل من سائرها تجاوز رتبة النوعين فخرج عن قدرة الفريقين"(١)، ومعناه أن القرآن ليس من المنثور الداخل في قدرة الخلق، كما أنه ليس من الشعر الذي يقدر عليه فريق ويعجز عنه فريق، بل هو أعلى من جميعها وأفضل من سائرها؛ فقد تجاوز رتبة النوعين فخرج عن قدرة الفريقين.

ولسنا بصدد البحث في قضية دخول القرآن في النثر أو خروجه عنه؛ بأن يكون نوعا من النثر أو يكون قسما ثالثا للكلام؛ فيكون الشعر قسما، والنثر قسما، والقرآن قسما، كما ذهب إليه غير واحد من المتقدمين والمحدثين، ومن ذلك قول الباقلاني: "إنه نظم خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلامهم، ومباين لأساليب خطابهم، ومن ادعى ذلك لم يكن له بد من أن يصحح أنه ليس من قبيل الشعر، ولا من قبيل السجع، ولا الكلام الموزون غير المقفى، لأن قوما من كفار قريش ادعوا أنه شعر، ومن الملحدة من يزعم أن فيه شعراً، ومن أهل الملة من يقول: إنه كلام مسجع، إلا أنه أفصح مما قد اعتادوه من أسجاعهم، ومنهم من يدعي أنه كلام موزون. فلا يخرج بذلك عما يتعارفونه من الخطاب"(٢)، ثم أخذ يبرهن على أن القرآن مخالف لكل واحد من هذه الأنواع، بل نراه يقول في بعض كلامه: "ولو كان القرآن سجعاً لكان غير خارج عن أساليب

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٤.
(٢) "إعجاز القرآن"، ٥٠.

كلامهم، ولو كان داخلاً فيها لم يقع بذلك إعجاز"[١]، وفي موضع ثالث يقول: "فاستدللنا بتحريهم في أمر القرآن على خروجه عن عادة كلامهم، ووقوعه موقعا يخرق العادة، وهذه سبيل المعجزات"[٢].

وممن قال بذلك في عصرنا الحديث، طه حسين، حيث قال في معرض حديثه عن النثر الفني: "ولكنكم تعلمون أن القرآن ليس نثرا، كما أنه ليس شعرا، إنما هو قرآن، ولا يمكن أن يُسمى بغير هذا الاسم، ليس شعرا، وهذا واضح، فهو لم يتقيد بقيود الشعر، وليس نثرا لأنه مقيد بقيود خاصة به لا توجد في غيره، وهي هذه القيود التي يتصل بعضها بأواخر الآيات... فهو ليس شعرا ولا نثرا، ولكنه: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ ، فلسنا نستطيع أن نقول: إنه نثر، كما نص على أنه ليس شعرا. كان وحيداً في بابه، لم يكن قبله، ولم يكن بعده مثله، ولم يحاول أحد أن يأتي بمثله، وتحدى الناس أن يحاكوه، وأنذرهم أن لن يجدوا إلى ذلك سبيلاً"[٣]. وأيد العماري ما قاله طه حسين وزاد عليه بقوله: "ونستطيع أن نزيد على ما قاله الدكتور طه حسين (الجو الخاص) الذي تتسم به كل سورة على حدة، حتى إن المتذوق للقرآن يدرك بحسه أن لكل سورة روحاً خاصة، وطابعاً خاصاً، وطعماً خاصاً - إن صح هذا التعبير - وهو يستطيع أن يدرك حتى ولو كان نسي ما حفظ من القرآن أن هذه الآية من هذه السورة أو ليست منها"[٤].

ويظهر من كلام "الماوردي" أنه يرى القرآن داخلا في المنثور غير المقدور عليه، وبعبارة أخرى: من النثر الذي لا يقولونه؛ فهو عنده طبقة خاصة من النثر، ولعل في قول الرماني الذي سلف ذكره قريبا وهو قوله في بيان ضروب كلام العرب: "ومنها: المنثور الذي يدور بين الناس في الحديث، فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة

(١) السابق: ٥١-٥٢.

(٢) السابق: ٦٤.

(٣) طه حسين، "حديث الشعر والنثر، الأعمال الكاملة". (القاهرة: الشركة العالمية للكتاب)، ٥: ٥٧٧.

(٤) علي حسن العماري، "حول إعجاز القرآن الكريم الابتداء بالأسلوب". *مجلة الجامعة الإسلامية* ٢٤. (ربيع الثاني، ١٤٢٣هـ): ٧-٨٤.

لها منزلة في الحسن تفوق به كل طريقة"[١] إشارة إلى خصوصية نثرهم عن نثر القرآن.

وقد احتمل "الماوردي" لهذا التفرد شبهة؛ بأن يقول قائل: "لو كان القرآن برهانا معجزاً لخرج كثيره وقليله عن القدرة، وقليله مقدور عليه، وهو أن يجمع بين ثلاث كلمات منه أو أربع، فكذلك كثيره؛ لأنَّ الشيء إذا دخلت أوائله في جنس الممكن خرجت أواخره من جنس الممتنع"[٢].

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن قليله وكثيره خارج عن القدرة إذا انتظم إعجازه، وهو كأقصر سورة منه؛ فبطل هذا الاعتراض، والثاني: أنه ليس القدرة على الكلمة والكلمتين منه قدرة على استكمال ما يقع من التحدي، كالمفحم في الشعر لا تكون قدرته على الكلمة والكلمتين من بيت من الشعر قدرة على نظم بيت كامل من الشعر"[٣]؛ فمدار الشبهة على أن الإتيان بالقليل من الألفاظ التي كألفاظ القرآن مقدور عليه؛ ومن ثم فإذا كان القليل مقدورا فالكثير غير ممتنع؛ ولذا عمد "الماوردي" إلى نفي الشبهة من أصلها بأسلوب الشرط "إذا" في قوله: "إذا انتظم إعجازه"؛ فشرط الإعجاز في انتظام الكلام قليلا كان أو كثيرا، وليس في جمع كلمات دون مسلك خاص في النظم؛ وهذا ما أبهر العرب إعجازُه وأقروا به، وأكد جهته علماء البلاغة، كما سلف ذكره لدى عبد القاهر الجرجاني وغيره؛ هذا من وجه، ومن وجه آخر: أن من اقتدر على الإتيان بكلمة أو كلمتين معجزة لا يمكنه استكمال هذه القدرة بنظم سورة أو حتى آية مترابطة حسنه النظم؛ كالمفحم في الشعر لا تكون قدرته على الكلمة والكلمتين من بيت من الشعر قدرة على نظم بيت كامل من الشعر، وقد اعتمد "الماوردي" في نفي هذا الوجه على قياسه بما هو معلوم لدى الناس في حال من لا يستطيع نظم الشعر ولا موهبة له فيه؛ فإن اقتدر على كلمة أو كلمتين عجز عن نظم بيت كامل، وهو في حيّز طرائق العرب وأساليبها؛ فكيف بنظم القرآن الذي خرج عن الطرائق المألوفة والأساليب المعروفة؟!

(١) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن": ١١١.

(٢) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٤.

(٣) السابق: ٦٥.

وأما ثاني أوجه التفرد في المعاني والنظم: فما ذكر من: "أن اختلاف آياته في الطول والقصر لا يخرج عن أسلوبه ولا يزول عن اعتداله، وغيره من نظم الكلام ونثره إذا تفاصلت أجزاؤه زال عن وزن منظومه واعتدال منثوره؛ فصار ذلك من إعجازه"(١).

وذلك لتماسك مبانيه وانسجام معانيه، طالت آياته أم قصرت؛ وهذا من أوجه تفرد القرآن التي كان بها معجزاً.

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "زيادة طوله هذر، ونقصان قصره حصر؛ فكيف يكون معجزاً إذا تردد بين هذر وحصر؟"(٢).

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن الزيادة تكون هذرا إذا لم تفد، والنقصان يكون حصرا إذا لم يقنع، والزيادة من طوله والنقصان من قصره مقنع؛ فخرج عن الهذر والحصر، والثاني: أن الطويل لو انفرد لم يكن هذرا، والقصير لو انفرد لم يكن حصرا؛ فلم يكن اجتماعهما موجبا لهذر وحصر، كاختلاف السور في القصر والطول؛ فإن أقصر السور (سورة الكوثر) وتشتمل مع قصرها على أربعة معان: إخبار بنعمة، وأمر بعبادة، وبشرى بمسرة، وأسلوب هو معجز؛ فلم تخرج إذا قورنت بما هو أطول أن تكون معجزة"(٣). فالسر يكمن في ثبات الفائدة في الزيادة وفي طول السور؛ فلا الزيادة مخلة مع ثبات الفائدة، ولا القصر مخل مع ثبات الإقناع؛ فخرج بذلك عما ورد في الشبهة من صفتي الهذر أو الحصر، ثم يترقى في تأكيد صحة رده للشبهة؛ بأن زيادة القرآن أو قصره لفائدة وإقناع ثابت في حال انفراد موضع كل منهما، ومن ثم فاجتماع الطول مع القصر لا يمكن أن يكون موجبا للهذر أو الحصر؛ بل إن مقتضى العقل يوجب تأكد الفائدة والإقناع لا العكس، كما أنه اعتمد في احتجاجه على الشبهة بأسلوب آخر يعضد القياس، إذ عمد إلى الاستشهاد على صحة ما ذكره بأقصر سورة

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٣.
(٢) السابق: ٦٤.
(٣) السابق نفسه.

القرآن "الكوثر"، فلم يعدمها قصرها الفائدة بل إنها كانت معجزة في اشتمالها على معان عدة، هي: الإخبار بالنعمة ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾ [الكوثر:١] والأمر بعبادة ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢] وبشرى بمسرة ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر: ٣]، ثم ورود هذه المعاني في أسلوب معجز "فلم تخرج إذا قورنت بما هو أطول أن تكون معجزة"(١).

وثالث أوجه التفرد: اختصاص تلاوته ببواعث ليست لغيره تُيَسر تلاوته وحفظه:

وهذا الوجه متعلق بالتلاوة؛ فعند "الماوردي" أن من وجوه إعجاز القرآن التي تفرَّد بها يسر تلاوته واستعذاب نطقه، وقد علل هذا التفرد بخمسة بواعث لا توجد في غيره؛ فقال: "أحدها: هشاشة مخرجه، والثاني: بهجة رونقه، والثالث: سلالة نظمه، والرابع: حسن قبوله، والخامس: أن قارئه لا يكل وسامعه لا يمل، وهذا في غيره من الكلام معدوم"(٢).

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "إنما وقع في النفوس هذا الموقع للتدين بالتزامه والتخصيص بإعظامه".

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن هذا موجود في غيره من كتب الله تعالى كالتوراة والإنجيل والزبور، وليس يوجد ذلك فيها مع وجود هذا التعليل؛ ولذلك ما استعان أهلها على استحلاء تلاوتها بما وضعوه لها من الألحان، واستعذبوه لها من الأصوات، والقرآن مستغن عن هذا بصيغة لفظه؛ فلذلك ما راع وهيج الطباع. والثاني: التدين لا يسلب العقول تمييزها، ولا يفسد عليها تصورها، وهو بأن يزيدها بصيرة، أولى من أن ينقصها، ولو كان لهذه العلة لجحده من كفر كما اعترف به من آمن وقول الجميع فيه سواء"(٣).

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٤.
(٢) السابق: ٦١.
(٣) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦١.

ونلحظ اعتماد "الماوردي" في دحض هذه الشبهة على القياس؛ فقاس ذلك على الكتب الأخرى، التي وضعوا لها ألحانا وأصواتا لاستعذاب تلاوتها؛ فما استحلوها وما استعذبوها، ثم اطرد على القياس على التدين الذي كان موجودا في تلك الكتب، ومع وجود قسيسين لها ورهبانا إلا أنه لم يتوفر لها ما توفر للقرآن من حسن تلاوة واستعذاب النطق، فبطلت الشبهة من هذا الوجه.

ثم عمد إلى رد الشبهة بالاعتماد على عرضها على ما يقبله العقل؛ فالتدين لا يسلب العقول تمييزها، بل إنه يزيد بصيرتها، ولو أن التدين هو علة استعذاب تلاوة القرآن لحجده من كفر ولم يعترف به، كما اعترف به من آمن، بل كان قول الجميع فيه سواء، فقد اعترف الكفار بحلاوة نظمه واستيقنوا ذلك، ومن ذلك قول الوليد بن المغيرة حين سمع آيات من القرآن: "والله إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليحطم ما تحته، وإنه ليعلو وما يعلى عليه"(١)، وكما تفرد القرآن باستعذاب تلاوته، تفرد أيضا بتيسير حفظه: "حتى حفظه الأعجمي الأبكم ودار به لسان القبطي الألكن، ولا يحفظ غيره من الكتب كحفظه، ولا تجري به ألسنة البكم كجريها به، وما ذاك إلا بخصائص إلهية فضله بها على سائر كتبه".

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقال: "فقد يحفظ الشعر كحفظه، والعلة فيه اعتدال وزنه، هذا يدل على كون بلاغته في نظمه الذي يحفظ بعضه بعضا، فلم يكن ذلك معجزاً"(٢).

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن ما اندرس من الشعر أكثر مما حفظ، وهذا محفوظ لم يندرس فاختلفا، والثاني: ما لم تستعذبه الأفواه متروك، والقرآن مستعذب غير متروك فافترقا"(٣).

فقياسه على الشعر الذي هو أفضل كلام العرب وزنا واعتدالا غير مستقيم؛ لأن

(١) محمد بن جرير الطبري. "جامع البيان في تأويل القرآن". تحقيق: عبد الله التركي. (ط١): ٤٣٠، وأحمد بن الحسين البيهقي. "الاعتقاد". تحقيق: أحمد عصام. (بيروت: دار الآفاق): ٢٦٨.

(٢) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٤.

(٣) السابق نفسه.

ذلك لم يحقق له الحفظ، بل هو ما بين مندرس لعدم حفظه، ومتروك لعدم استعذابه، بل الدارس منه والمتروك أكثر مما حفظ ونقل إلينا، في حين أنّ القرآن محفوظ في القلوب وتردده الألسن العربية والأعجمية، وقد سلفت الإشارة إلى ذلك، مع نقل كلام ابن سلام الجمحي في هذه القضية؛ ومن هنا يتفارق القرآن والشعر في هذا الوجه؛ فبطلت الحجة.

رابع أوجه التفرد: إعجاز ما تضمنه من الحجج والبراهين على التوحيد والرجعة وعلى الدهرية والثنوية؛ حتى قطع بحجاجه كل محتج وخصَم بجدله له كلَّ خصم ألد:

فمن وجوه تفرد القرآن التي عدها "الماوردي": الإعجاز في الدلائل والبراهين، وما تضمن من أساليب احتجاج القرآن على قضايا العقيدة والرجعة وهي البعث، والدهرية المنكرين للمعاد كمثل مشركي العرب والفلاسفة، والثنوية المجوس القائلين باعتقاد أن العالم له إلهين اثنين هما إله النور وإله الظلمة، وهي القضايا التي عظم فيها كفر من جحد وأشرك وألحد، وقد ألجمهم القرآن بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة العقلية والحسية والسمعية، ودحض حججهم وأبطلها من أصلها.

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه؛ بأن يقول قائل: "فدلائل التوحيد مستفادة بالعقول فلم يكن فيها إعجاز من وجهين: أحدهما: وجودها من ذاته، والثاني: مشاركته فيها لغيره" (١) .

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أنه لم يكن من أهل الجدل فيقطع كل مجادل، والثاني: أنه احتج للرجعة بما زاد على قضايا العقول فخصم كل عاقل"(٢).

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٥٨.

(٢) السابق نفسه.

المبحث الرابع: العجز عن معارضته

ختم "الماوردي" وجوه إعجاز القرآن بوجه العجز عن معارضته، وعرض في هذا الوجه لمسائل ثلاث إجمالها في الآتي:

المسألة الأول: وجه الصرفة عن معارضة القرآن الكريم وكيفية وقوعها على العرب:

وقد شغلت قضية الصرفة المتقدمين ممن تكلموا في وجه إعجاز القرآن، كما شغلت المتأخرين الذين اشتغلوا بجمع الآراء والأقوال حول هذه المسألة والرد عليها.

ونلحظ أن المؤلف ركز في عرضه لهذه القضية على محور دقيق – وإن كان لم يبين رأيه ولم يتصد للرد على أي منهما – إذ شغل بالسؤال عن وجه وقوعها حيث ذكر: "أن القائلين بالصرفة اختلفوا في وجه وقوعها على قولين: أحدهما: أنهم صرفوا عن القدرة ولو قدروا لعارضوا. والقول الثاني: أنهم صرفوا عن المعارضة مع دخوله في مقدورهم"[(١)]؛ فركيزة السؤال: هل صرفوا عن القدرة على معارضته؟ أم صرفت هممهم عن معارضته مع دخوله في مقدورهم؟

وقد احتمل "الماوردي" شبهة لهذا الوجه، كما هو نهجه في عرضه لوجوه الإعجاز الأخرى؛ وذلك "بأن يقول قائل: فإن عجزوا عن معارضته بمثله لم يعجزوا عن معارضته بما تقاربه وإن نقص عن رتبته، والمعجز ما لم يمكن مقاربته كما لا يمكن مماثلته"[(٢)].

ثم تولى الرد عليها من وجهين: "أحدهما: أن مقاربته تكون بما في مثل أسلوبه إذا قصر عن كماله والأسلوب ممتنع فبطلت المقاربة وثبت الإعجاز. والثاني: أن المقاربة تمنع من المماثلة، والتحدي إنما كان بالمثل دون المقاربة"[(٣)]؛ فأبطل الشبهة بنفي التحدي بالمقاربة؛ فلا يمكن أن يقاربوا القرآن بمثل أسلوبه؛ فهذا متعذر عليهم؛ والوجه الثاني لرد الشبهة: بأن المقاربة أنقص منزلة من المماثلة، وهي مع نزول منزلتها عن المماثلة إلا أنها

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٧.
(٢) السابق: ٦٨.
(٣) السابق نفسه.

متعذرة أيضا.

هذا ما تناول به "الماوردي" هذه القضية غير أنه لم يصرح بموقفه منها، ولم يحدد ما يرتضيه من المفهومين: أهي صرفة عن المعارضة مع دخولها في قدرتهم لو خلي بينهم وبينها، أم هي صرفة أساسها سلبهم القدرة على المعارضة فلا يستطيعون لو خلي بينهم وبين المعارضة؟ ويمكن مناقشة هذه القضية بأن "الماوردي" لو قال بالأولى، فكيف تكون وجوه الإعجاز التي ذكرها؛ فإن أكثرها منسول من القول بنظمه المعجز الخارق للعادة، وهذا لا يتلاقى معه القول بالصرفة عن معارضة لما يُقتدر عليه عند التخلية، وإن قال بالثاني، فكيف تكون الصرفة عما هم عاجزون بأنفسهم عنه لما هو قائم به من أسباب الإعجاز الذاتية؟ إلا إن قال إنه توكيد لما فيه من إعجاز ذاتي متمثل في كمال بلاغته، والأظهر أن "الماوردي" يذهب إلى أنهم كانوا عاجزين إذا خُلو، ذلك أن الوجه التاسع عشر من وجوه الإعجاز عنده يفيد أنهم لم يكونوا قادرين على معارضته لما تحدوا إليه(١).

وهذه المسألة مناط اختلاف واسع منذ ظهور هذه القضية وقد اختلفت الآراء حول ذلك، وليس اشتغال البحث على بيان مسألة الصرفة؛ لكن من دواعي البحث الإشارة إلى اتجاهات هذه القضية بذكر خلاصة الأقوال حولها ونسبتها لقائليها، ولا يخفى أن جمهور أهل السنة على إبطال هذه الشبهة من أصلها، وقد أجملها القرطبي بقوله: "إن بعض أصحاب الصَّرْفة زعموا أن العرب صرفوا عن القدرة على القرآن ولو تعرضوا له لعجزوا عنه، والبعض الآخر زعموا أن العرب صرفوا عن التعرض للقرآن مع كونه في مقدورهم، ولو تعرضوا له لجاز أن يقدروا عليه، بمعنى أنهم لم يأتوا بمثله سابقا، غير أنه لا يخرج عن حدود قدرتهم، لولا أنه حيل بينهم وبين ممارسة ذلك الاقتدار"(٢).

وجعل الزرقاني هذه الأقوال في وجوه ثلاثة(٣) وافق في وجهين منهما ما ذكره

(١) محمود توفيق محمد سعد. "إعجاز القرآن الكريم بالصرفة دراسة ناقدة". بحث منشور في *وقفية الأمير غازي للفكر القرآني*: ٧٢-٧٣

(٢) محمد بن أحمد القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم، (ط٢، القاهرة: الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، ١: ٧٦.

(٣) الوجه الأول: أن بواعث هذه المعارضة ودواعيها لم تتوافر لديهم.

"الماوردي" وإن اختلف نصه في عرضها؛ إذ جعل القول الثاني: أن صارفا إليها زهدهم في المعارضة؛ فلم تتعلق بها إرادتهم ولم تنبعث إليها عزائمهم؛ فكسلوا وقعدوا على رغم توافر البواعث والدواعي. وهذا ما عرضه "الماوردي" بقوله: "أم صرفت هممهم عن معارضته مع دخوله في مقدورهم"(١).

أما القول الثالث: "بأن عارضا مفاجئا عطل مواهبهم البيانية وعاق قدرهم البلاغية وسلبهم أسبابهم العادية إلى المعارضة على رغم تعلق إرادتهم بها وتوجه همتهم إليها"(٢) وهذا الوجه نص عليه صاحب جنى الخرفة في القول الثالث من أقوال القائلين بالصرفة بقوله: "إن الله سبحانه سلبهم العلوم التي كانت العرب مالكة لها ومتجهزة بها، وكانت كافية للإتيان بما يشاكل القرآن، ولولا هذا السلب لأتوا بمثله"(٣)، وهذا القول داخل في قول من يرى أنهم صرفوا عن القدرة، ولو لم يسلبوا القدرة لعارضوا، أي أن الصرفة كانت بصرف قدرة العرب عن معارضة القرآن؛ فإجمال القول في الصرفة يكمن في ثلاث اتجاهات:

الصورة الأولى: أنهم صرفوا عن القدرة عن الإتيان بمثل هذا القرآن بصارف ومانع أعجزهم:

ويعد النَّظَّام أول من نُسب له هذا الرأي، وهذه صرفته؛ إذ نقل عنه قوله: "الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب، فأما تأليفه والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم"(٤)؛ فقوله: "أن الله

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٧.

(٢) محمد عبد العظيم الزُّرْقاني، "مناهل العرفان في علوم القرآن". (ط٣، دمشق: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٨٩م)، ٢: ٤١٤.

(٣) عرفة بن طنطاوي، "جنى الخرفة في إبطال القول بِالصَّرْفة". *مجلة البحوث الإسلامية* ٦٠، (صفر ١٤٤٢هـ): ٩٣.

(٤) أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل، "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، (ط٣، ألمانيا: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)،١: ٢٩٦.

منعهم بمنع وعجز أحدثهما فيهم" نص على أن العجز والصرف هنا للقدرة وليس للهمة عن المعارضة، وهذا موافق للوجه الأول الذي ذكره "الماوردي"" أنهم صرفوا عن القدرة و لو قدروا لعارضوا"، ونص عليه القرطبي بعده بقوله: "إن بعض أصحاب الصَّرْفة زعموا أن العرب صرفوا عن القدرة على القرآن ولو تعرضوا له لعجزوا عنه"(١).

الصورة الثانية: أن الله سبحانه سلبهم العلوم التي كانت العرب مالكة لها ومتجهزة بها، وكانت كافية للإتيان بما يشاكل القرآن، ولولا هذا السلب لأتوا بمثله:

أي بسلب مواهب البيان وتعطيلها لدى العرب، وكان أول من قال بذلك الشريف المرتضى في كتابه "الموضح عن وجه إعجاز القرآن" حيث قال: "بل معنى الصرفة أن الله سلبهم العلوم التي يحتاج إليها في المعارضة ليجيئوا بمثل القرآن"(٢)، ووافقه على ذلك ابن سنان الخفاجي بقوله: "وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته؛ بأن سلبوا العلوم التي كانوا يتمكنون من المعارضة وقت مرامهم ذلك"(٣)، وهذا ما نص عليه الشريف المرتضى سوى أن ابن سنان وضع قيدا بقوله: "وقت مرامهم ذلك"، بمعنى أن سلب العلوم ليس قائما فيهم دائما مما يجعلهم مجردين من تلك العلوم، بل هي مسخرة لهم إذا لم تنزعهم نفوسهم إلى المعارضة.

الصورة الثالثة: أن همم العرب انصرفت عن المعارضة مع دخول المعارضة في مقدروهم:

وهو الوجه الثاني الذي ذكره "الماوردي" بقوله: "أنهم صرفوا عن المعارضة مع دخوله في مقدورهم"(٤)، ونص عليه القرطبي بقوله: "وأن البعض الآخر زعموا أن العرب صرفوا عن التعرض للقرآن مع كونه في مقدورهم، ولو تعرضوا له لجاز أن يقدروا عليه"(٥)،

(١) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ١: ٧٦.
(٢) الزرقاني، "مناهل العرفان"، ٢: ٤١٥.
(٣) عبد الله بن محمد بن سعيد الخفاجي، "سر الفصاحة". (بيروت: الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م): ١٠٠.
(٤) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٧.
(٥) القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ١: ٧٧.

ويمكن تقسيم هذه الصورة إلى قسمين:

أولهما: أن الله صرف همم الناس عن معارضة القرآن مع قدرتهم لو خلي بينهم وبين ذلك لعارضوا، وهذه الصرفة التي قال بها الجاحظ، وقد نص عليها بقوله: "ومثلُ ذلك ما وقع من أوهام العرب وصرف نفوسهم عن المعارضة للقرآن بعد أن تحداهم بنظمه، ولذلك لم نجد أحدا طمع فيه، ولو طمع فيه لتكلفه"(١)، وتابعه في ذلك الرماني بقوله: "وأمَّا الصرفة فهي صرف الهمم عن المعارضة، وعلى ذلك كان يعتمد بعض أهل العلم في أنّ القرآن الكريم معجز من جهة صرف الهمم عن المعارضة، وذلك خارج عن العادة، كخروج سائر المعجزات التي دلّت على النبوة، وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي يظهر فيها للعقول"(٢)؛ فوجه الصرفة على ما تقدم من قولي الجاحظ والرماني هو صرف همم العرب عن الإتيان بمثل هذا القرآن، وهذه الصرفة لهممهم ليست من ذوات أنفسهم وإنما هي إجبار من الله، وفيه منزع من مذهب الجهم بن صفوان(٣)، القائل بالجبر في أفعال العباد.

ثانيهما: أن الصرفة كانت بانصراف هممهم من ذوات أنفسهم؛ حين أدركوا تعذر الإتيان بمثل القرآن، وأنهم لا يستطيعونه، فكانت على هذا الوجه انصرافا منهم لا صرفة لهم، وهذا ما قال به القاضي عبدالجبار ونص عليه بقوله: "أن دواعيهم انصرفت عن المعارضة، لعلمهم بأنها غير ممكنة، على ما دللنا عليه، ولولا علمهم

(١) عمرو بن بحر الجاحظ، "الحيوان". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

(٢) الرماني، "النكت في إعجاز القرآن": ١١١.

(٣) هو جهم بن صفوان الراسبي، الكاتب المتكلم، رأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدل، كتب للأمير حارث بن سريج التميمي، وكان ينكر الصفات ويعطلها، ويقول بالجبر؛ أي بأن العباد مجبورون على فعلهم لا مشيئة لهم، ويقول بخلق القرآن، ويقول بالحلول: أي بأن الله في الأمكنة كلها، تعالى الله، ويقول بالإرجاء: أي بأن الإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر. قيل: إن سلم بن أحور قتله؛ لإنكاره أن الله كلم موسى- عليه السلام- ينظر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١١: ٢٦.

بذلك لم تكن لتنصرف دواعيهم، لأنا نجعل انصراف دواعيهم تابعا لمعرفتهم بأنها متعذرة "[١]؛ فانصراف همم العرب عن المعارضة لم تكن عنده إجبار من الله ولا صرفة منه، وإنما هو انصراف من عند أنفسهم لمعرفتهم أنه متعذر؛ ولعل إرجاع الصرفة لذواتهم فيه نزعة اعتزالية؛ فالقاضي عبدالجبار يؤسس في أصول المعتزلة الخمسة: بأن العباد يخلقون أفعال أنفسهم، ومن ثم لم يرد مخالفة هذا الأصل بأنه يجعل الصرفة من الله، بل عزاها إلى العباد أنفسهم.

المسألة الثانية: من المعتبر بعجز العرب؛ أيعتبرون عجز العرب العاربة عنه دون المولدين أو عجز الجميع؟

وقد ذكر "الماوردي" أنَّ في هذه المسألة خلافا بين أهل العلم على وجهين: "أحدهما: أن المعتبر فيه عجز الجميع ليكون أعم، والوجه الثاني: أن المعتبر فيه عجز العرب العاربة دون المولدين؛ ليكون معتبرا بمن يلجأ إلى طبعه ولا يعول على تكلفه وتعلمه"[٢]. وكذا اختلفوا هل يعتبر فيه عجز أهل عصره أو في جميع دهره على وجهين: "أحدهما: يعتبر فيه عجز أهل العصر؛ لأنهم حجة على أهل كل عصر، والوجه الثاني: أنه يعتبر عجز أهل عصر لعموم التحدي فيه لأهل كل عصر"[٣].

وكان رد هذه المسألة ظاهرا فيما عرض في الوجهين، وكلاهما مكمل للآخر ولا مشاحة فيهما؛ لذا نرى "الماوردي" لم يتعرض للرد عليهما؛ لظهور الجواب في الوجهين؛ ففي التحدي لأهل عصره تحد لكل العصور؛ فهم الحجة وعجزهم عنه دليل على عجز غيرهم من باب أولى؛ فهم أعلى العرب بيانا وأفصحهم لسانا، وأشدهم لددا وأعتاهم خصومة، كما قال تعالى فيهم: ﴿وَتُنذِرَ بِهِۦ قَوْمًا لُّدًّا ﴿٩٧﴾﴾ [مريم: ٩٧].

وقول "الماوردي": "لعموم التحدي فيه لأهل كل عصر" هو الشائع عند علماء الإعجاز، وهذا الإطلاق فيه نظر، فلعل الصواب أن يقال في هذه المسألة: إن ثمة فرقا

(١) عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسد أبادي، "المغني في أبواب التوحيد والعدل". (ط١، القاهرة: دار المصطفى)، ١٦: ٢١٨.

(٢) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٨.

(٣) السابق نفسه.

بين خطاب التحدي وقيام التحدي؛ فخطاب التحدي كان للعرب الخلص، بمعنى أنه موجه إليهم، وأما قيامه فلغير العرب الخلص وللعجم، ولا يحد بعرق ولا زمن؛ فمن دخل في التحدي من هؤلاء فالتحدي قائم لا ينتهي، ومن لم يدخل منهم في التحدي فهو غير موجه إليه؛ ووجه هذا التفريق أن التحدي يدور مع القدرة، وأهل الاقتدار هم العرب الخلص، فأما من دونهم فليس في مقدورهم أصالة، فالتحدي قائم لهم إن رغبوا لا موجه إليهم، ولو قيل بتوجيه الخطاب لغير العرب لكان طلبا لما ليس في مقدورهم وتحديا عليه، وهو في الحقيقة وجه آخر من وجوه الصرفة، فلا فرق بين من يقول: إنهم سلبوا القدرة على المعارضة، وبين من يقول إن التحدي وجّه لغير القادرين على البيان من العرب غير الخلص ومن العجم كذلك، ولكان أيضا من التكليف بما لا يطاق، وهو منتف عن الله سبحانه وتعالى، وقد قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فتقررت ضرورة التفريق بين خطاب التحدي وقيام التحدي، على التفصيل المتقدم.

المسألة الثالثة: أن يقول قائل: بأنه يجوز أن تكون الشياطين قد أعانت عليه حتى خرج عن مقدور الإنس كما أعانت سليمان على ما عجز عنه الإنس:

وقد أجاب "الماوردي" عن ذلك بجوابين: "أحدها: إن هذ يتوجه على موسى في فلق البحر، وعلى عيسى في إحياء الموتى، ويقدح في جميع النبوات؛ فلم يجز لمن أثبتها أن يخص به بعض المعجزات"(١).

وهذا قياس دقيق منه يرد الشبهة من أصلها، فإن جاز ذلك في القرآن فهو متوجه إلى كل معجزات الأنبياء، وهو قدح في النبوات جميعها، وهذا يوضح بطلان الشبهة من هذا الوجه، وقد ثبت بالعقل والسمع أنه لم يكن للشياطين مدخلا في معجزة موسى عليه السلام؛ وإلا لاقتدر السحرة على ما قدر عليه، لاسيما أن السحر قائم على الاستعانة بالشياطين المردة، وكذلك في معجزة عيسى عليه السلام؛ فالقول بالاستعانة بالشياطين قادح في معجزات الأنبياء ولاشك.

"والجواب الثاني: أن الشياطين لم يعرفوا إلا من الرسل، ولولاهم لما علم الناس أن في

(١) الماوردي، "أعلام النبوة": ٦٩.

الدنيا شيطانا ولا جانّا، وقد جهر الرسل بلعنهم ودَعوا إلى معصيتهم، ولو كانوا أعوانا لدعوا إلى طاعتهم وموالاتهم؛ لأن معونة من أطيع وولي أحق من معونة من عصى وعودي"(١)؛ فأبطل "الماوردي" هذه الشبهة، ورد عليها بالقياس بما هو ثابت في الواقع وما هو ثابت بالسمع، وبما هو معلوم في المنطق الصحيح والعقل السليم، وأنهم أعداء للرسل كما قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ [الأنعام: ١١٢] ولا فرق بين من يقول بإعانة الشياطين للرسل ومن قال الله فيهم ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ۖ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا ﴿٤﴾﴾ [الفرقان: ٤].

(١) السابق نفسه.

الخاتمة:

وبعد تتبع وجوه الإعجاز لدى "الماوردي" خرجت الدراسة بنتائج عدة أجمل أهمها في الآتي:

١- عناية الإمام الماوردي في كتاب" أعلام النبوة" بالجانب البياني من إعجاز القرآن الكريم؛ حيث ذكر عشرين وجهاً لإعجاز القرآن، اختص خمسة عشر وجهاً بإعجازه البياني.

٢- شمول نظره للجانب البياني، واتفاق هذا النظر مع ما عني به علماء البلاغة عند النظر لبلاغة البيان وفصاحته، حيث شمل نظره لوجه إعجاز القرآن في اللفظ والمعنى وحسن النظم.

٣- اتفاق نظره العام لوجوه إعجاز القرآن مع نظر من تقدمه من علماء الإعجاز مع ظهور تفرد طرحه ودقة تفصيله وبديع تعليله، بالرغم أن مؤلَفه الذي أورد فيه هذه الوجوه لم يكن في إعجاز القرآن الكريم، بل في كون وجوه إعجاز القرآن دليلا على ثبوت نبوة النبي ﷺ.

٤- أسلوبه الخاص ومنزعه المتفرد في عرض وجوه الإعجاز التي ذكرها، ويتجلى ذلك في الآتي:

- العناية بترتيب الوجوه ترتيبا علميا منطقيا حاول البحث إبرازها وإن لم ينص "الماوردي" على هذا الترتيب، وإنما ذكر الوجوه بطريقة سردية متتابعة؛ غير أنها كانت مرتبة ترتيبا منطقيا لمن تأملها؛ فقد بدأ الوجوه بوجه إعجاز فصاحة اللفظ، واتبعه بما يعنى ببلاغة المعاني وحسن النظم، حتى انتهى إلى وجه عجز معارضة العرب له.
- اطراد الاحتجاج الحواري في طرحه لجميع وجوه الإعجاز؛ إذ اعتمد على ذكر كل وجه واحتمل له شبهة يصدرها بقوله: "فإن قيل" متخيراً الشرط بـ(إن) وكأنه يقول بندرة أن يقال بذلك، فوجوه هذا الإعجاز بينة، ثم يمعن النظر فيها ويتولى الرد عليها ودحضها، ويكون الرد مطردا من وجهين، وهذا المسلك

يدل على دقته ومنهجيته.

- تنوع آليات الاحتجاج عنده، فتارة يعمد إلى الاحتجاج بالقياس والموازنة، وتارة أخرى إلى الاستشهاد، وثالثة إلى الاحتجاج بما هو ثابت بالعقل إلى غير ذلك من أساليب الاحتجاج.

٥- تجلت موافقة نظر عبد القاهر الجرجاني لنظر "الماوردي" في جهة إعجاز بيان القرآن وكونها في طريقة نظمه ومسلكه المتفرد، وإن كانت حروف وكلماته هي كلمات العرب.

٦- عدم بيان موقفه في مسألة الصرفة حيث أورد الشبهة من خلال سؤالين: هل صرفوا عن القدرة على معارضته؟ أم صرفت هممهم عن معارضته مع دخوله في مقدورهم؟ ولم يعلق على المسألة برأي أو موقف.

٧- ظهور رأيه في بعض قضايا الإعجاز، ومنها: رأيه في القدر المعجز من القرآن، وهو عدم قصره على سورة كاملة؛ بل يكون بآيات كأقصر سورة من القرآن، ومنها: ما يفهم من أن القرآن طبقة خاصة من طبقات النثر.

كما يمكن تسجيل بعض التوصيات في ختم هذه الدراسة، وأهمها توصيتان:

أولاهما: حث الباحثين على دراسة أسلوب "الماوردي" ومنطقية حجاجه، فأسلوبه وحجاجه تظهر فيهما القوة والجزالة ومتانة العبارة ودقة النظر.

ثانيهما: توصي الدراسة بأهمية الموازنة بين فكر "الماوردي" في قضية الإعجاز وفكر علماء الإعجاز كالرماني والباقلاني والخطابي وعبد القاهر، والخروج بمواطن الالتقاء والاختلاف وأوجه التأثر والتأثير في الرأي والمنطلقات؛ فهي وإن أشارت هذه الدراسة إلى بعضها إلا أن الحاجة ما زالت ماسة لبحثها واستقصائها.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، نصر الله بن محمد. "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر". تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة. (ط١، القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٨٨م).

أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب. "إعجاز القرآن". تحقيق: السيد أحمد صقر. (ط٥، مصر: دار المعارف، ١٩٩٧م).

أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل. "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين". عنى بتصحيحه: هلموت ريتر. (ط٣، فيسبادن- ألمانيا: دار فرانز شتايز، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

الأسد أبادي، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني. "المغني في أبواب التوحيد والعدل". (ط١، القاهرة: دار المصطفى).

الألباني، محمد ناصر الدين. "نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق". (ط٣، المكتب الإسلامي، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

البيهقي، أحمد بن الحسين. "الاعتقاد". تحقيق: أحمد عصام. (بيروت: دار الآفاق).

الجاحظ، عمرو بن بحر. "البيان والتبيين". (ط١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ).

الجاحظ، عمرو بن بحر. "الحيوان". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. "دلائل الإعجاز". تحقيق: محمود محمد شاكر. (ط٣، القاهرة: مطبعة المدني- جدة: دار المدني، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

الجمحي، محمد بن سلام. "طبقات فحول الشعراء". تحقيق: محمود محمد شاكر. (جدة: دار المدني).

حسين، طه. "حديث الشعر والنثر، الأعمال الكاملة". (القاهرة: الشركة العالمية للكتاب).

الخطابي، حمد بن محمد. "بيان إعجاز القرآن" مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز

القرآن [سلسلة: ذخائر العرب (١٦)] تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام. (ط٣، مصر: دار المعارف، ١٩٧٦م).

الخفاجي، عبد الله بن محمد. "سر الفصاحة". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

ابن خلكان، أحمد بن محمد. "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق: إحسان عباس. (بيروت: دار صادر).

الذهبي، محمد بن أحمد. "سير أعلام النبلاء". تحقيق: شعيب الأرناؤوط. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).

الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن المعتزلي. "النكت في إعجاز القرآن". مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام. (ط٣، دمشق: دار المعارف، ١٩٧٦م).

الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم. "مناهل العرفان في علوم القرآن". (ط٣، دمشق: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٨٩م).

سعد، محمود توفيق. "إعجاز القرآن الكريم بالصرفة دراسة ناقدة". بحث منشور في *وقفية الأمير غازي للفكر القرآني*.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "طبقات المفسرين ". تحقيق: علي محمد عمر. (ط١، القاهرة: مكتبة وهبة).

شادي، محمد إبراهيم، "شرح دلائل الإعجاز". (ط١، المنصورة: دار اليقين، ١٤٢٨).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل القرآن". تحقيق: عبد الله التركي، (ط١، بيروت: دار الآفاق).

طنطاوي، عرفة. "جنى الخرفة في إبطال القول بالصَّرفة". *مجلة البحوث الإسلامية* ٦٠، (صفر ١٤٤٢هـ).

العماري، علي حسن. "حول إعجاز القرآن الكريم الابتداء بالأسلوب". *مجلة الجامعة الإسلامية* ٢٤، (ربيع الثاني، ١٤٢٣هـ).

ابن فارس، أبو الحسين أحمد. "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

(ط١، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).

القرطبي، محمد بن أحمد. "الجامع لأحكام القرآن". تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم. (ط٢، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

الكفوي، أيوب بن موسى. "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية". تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م).

الماوردي، علي بن محمد. "أعلام النبوة". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

المطعني، عبد العظيم إبراهيم. "خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية". (ط١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

Bibliography

Ibn al-Athīr, Naṣr Allāh ibn Muḥammad. "al-mathal al-sā'ir fī adab al-Kātib wa-al-shā'ir". investigated by: Aḥmad al-Ḥūfī and Badawi Ṭabānah. (1st ed., Cairo: Dār Nahḍat Miṣr, 1988).

Abū Bakr al-Bāqillānī, Muḥammad ibn al-Ṭayyib. "I'jāz al-Qur'ān". investigated by: al-Sayyid Aḥmad Ṣaqr. (5th ed., Egypt: Dār al-Ma'ārif, 1997).

Abū al-Ḥasan al-Ash'arī, 'Alī ibn Ismā'īl. "maqālāt al-Islāmīyīn wa-ikhtilāf al-muṣallīn". Reviewed by: Hellmut Ritter. (3rd ed., Fisbaden-Germany: Dār Frānz shtāyz, 1400 AH-1980).

al-Asad Abādī, 'Abd al-Jabbār ibn Aḥmad al-Hamadhānī. "al-Mughnī fī abwāb al-tawḥīd wa-al-'adl". (1st ed., Cairo: Dār al-Muṣṭafá).

al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn. "Naṣb al-majānīq li-nasf qiṣṣat al-gharānīq". (3rd ed., al-Maktab al-Islāmī, 1417-1996).

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. "al-i'tiqād". investigated by: Aḥmad 'Iṣām. (Beirut: Dār al-Āfāq).

al-Jāḥiẓ, 'Amr ibn Baḥr. "al-Bayān wa-al-tabyīn". (1st ed., Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl, 1423 AH).

al-Jāḥiẓ, 'Amr ibn Baḥr. "al-Bayān wa-al-tabyīn". (1st ed., Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl, 1423 AH).

al-Jāḥiẓ, 'Amr ibn Baḥr. "al-ḥayawān". investigated by: 'Abd al-Salām Hārūn, (2nd ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1424 AH).

al-Jurjānī, 'Abd al-Qāhir ibn 'Abd al-Raḥmān. "Dalā'il al-i'jāz". investigated by: Maḥmūd Muḥammad Shākir. (3rd ed., Cairo: Maṭba'at al-Madani-Jeddah: Dār al-Madanī, 1413 AH-1992).

al-Jumaḥī, Muḥammad ibn Sallām. "Ṭabaqāt fuḥūl al-shu'arā'". investigated by: Maḥmūd Muḥammad Shākir. (Jeddah: Dār al-madanī).

Ḥusayn, Ṭāhā. "Ḥadīth al-shi'r wa-al-nathr, al-A'māl al-kāmilah". (Cairo: al-Sharikah al-'Ālamīyah lil-Kitāb).

al-Khaṭṭābī, Ḥamad ibn Muḥammad. "Bayān I'jāz al-Qur'ān" maṭbū' ḍimna thalāth Rasā'il fī I'jāz al-Qur'ān [Silsilat: Dhakhā'ir al-'Arab (16)] investigated by: Muḥammad Khalaf Allāh, Dr. Muḥammad Zaghlūl Sallām. (3rd ed., Egypt: Dār al-Ma'ārif, 1976).

al-Khafājī, 'Abdullāh ibn Muḥammad. "Sirr al-faṣāḥah". (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1402 AH-1982).

Ibn Khillikān, Aḥmad ibn Muḥammad. "wafayāt al-a'yān wa Anbā' abnā' al-Zamān". investigated by: Iḥsān 'Abbās. (Beirut: Dār Ṣādir).

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. "Siyar A'lām al-nubalā'". investigated by: Shu'ayb al-Arnā'ūṭ. (3rd ed., Beirut : Mu'assasat al-Risālah, 1405 AH-1985).

al-Rummānī, 'Alī ibn 'Īsá ibn 'Alī ibn 'Abdillāh, Abū al-Ḥasan al-Mu'tazilī. "al-Nukat fī I'jāz al-Qur'ān". maṭbū' ḍimna thalāth

Rasā'il fī I'jāz al-Qur'ān. investigated by: Muḥammad Khalaf Allāh, D. Muḥammad Zaghlūl Sallām. (3rd ed., Damascus: Dār al-Ma'ārif, 1976).

Al-Zurqāny, Muḥammad 'Abd al-'Aẓīm. "Manāhil al-'Irfān fī 'ulūm al-Qur'ān". (3rd ed., Dimashq : Maṭba'at 'Īsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh, 1989).

Sa'd, Maḥmūd Tawfīq. "I'jāz al-Qur'ān al-Karīm be-al-Ṣarfah dirāsah nāqidah". A published researched at Waqfīyat al-Amīr Ghāzī lil-Fikr al-Qur'ānī.

al-Suyūṭī, 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. "Ṭabaqāt al-mufassirīn". investigated by: 'Alī Muḥammad 'Umar. (1st ed., Cairo: Maktabat Wahbah).

Shādī, Muḥammad Ibrāhīm, "Sharḥ Dalā'il al-i'jāz". (1st ed., Mansoura: Dār al-Yaqīn, 1428).

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. "Jāmi' al-Bayān 'an Ta'wīl al-Qur'ān". investigated by: 'Abdullāh al-Turkī, (1st ed., Beirut: Dār al-Āfāq).

Ṭanṭāwī, 'Arafah. "Janá al-Khirfah fī Ibṭāl al-Qawl be-al-Ṣarfah". Majallat al-Buḥūth al-Islāmīyah 60, (Ṣafar 1442 AH).

al-'Ammārī, 'Alī Ḥasan. "ḥawla I'jāz al-Qur'ān al-Karīm al-ibtidā' be-al-Usloub". Islamic University Journal 24, (Rabī' al-Thānī, 1423 AH).

Ibn Fāris, Abū al-Ḥusayn Aḥmad. "Mu'jam Maqāyīs al-lughah". investigated by: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. (1st ed., Beirut: Dār al-Fikr, 1399 AH-1979).

al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad. "al-Jāmi' li-aḥkām al-Qur'ān". investigated by: Aḥmad al-Baraddūnī and Ibrāhīm. (2nd ed., Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, 1384 AH-1964).

al-Kaffawī, Ayyūb ibn Mūsá. "al-Kullīyāt Mu'jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah". investigated by: 'Adnān Darwish-Muḥammad al-Miṣrī. (1st ed., Beirut: Mu'assasat al-Risālah, 1989).

al-Māwardī, 'Alī ibn Muḥammad. "A'lām al-Nubūwwah". (1st ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, 1406 AH-1986).

al-Maṭ'anī, 'Abd al-'Aẓīm Ibrāhīm. "Khaṣā'iṣ al-ta'bīr al-Qur'ānī wa-simātuh al-balāghīyah". (1st ed., Cairo: Maktabat Wahbah, 1413 AH-1992).

١٣٨١
١٩٦١

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Journal of
Arabic Language and Literature

Vol : 6 | Part : 2 | Sep - Dec 2022